كيف تقرأ الخطة والموازنة العامة

دكتور حمدى عبد العظيم

عميد معهد البحوث

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الناشر:

جماعة تنمية الديمقراطية

رقم الإيداع: ٧٢٣٨/ ٩٩

الترقيم الدولي: 977-5747-20-4

أسماء المؤسسين

د. سعيد النجار
الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
ورئيس جمعية النداء الجديد.

السفير نجيب فخرى
سفير سابق
الرئيس السابق للمنظمة المصرية لحقوق
الإنسان

أ. حسنين كروم
صحفى
نائب رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون
وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق
الإنسان

د. خالد فهمى
مدير مشروع التحكم فى التلوث الصناعى
بجهاز البيئة المصرى

أ. حافظ أبو سعدة
محام
والأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق
الإنسان

د. يحيى الجمل
محام
وأستاذ القانون الدستورى بكلية الحقوق
جامعة القاهرة
وزير سابق وعضو مجلس أمناء المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان

أ. عبد العزيز محمد
محام ونقيب المحامين بالقاهرة
رئيس مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق
الإنسان

أ. محمد رضوان
خبير برلمانى
الرئيس السابق لمركز البحوث والدراسات
البرلمانية

أ. نجاد البرعى
محام
والأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق
الإنسان

أ. سميحة الكفراوى
مدير المشروعات والتمويل
بجماعة تنمية الديمقراطية

عبد العزيز محمد
الرئيس

نجاد البرعى
المدير العام

برامج جماعة تنمية الديمقراطية
تحظى بدعم ومساندة من المؤسسات الآتية لعام ١٩٩٩:

١ ـ المنحة المحلية للديمقراطية .N.E.D (واشنطون).

٢ ـ برنامج المشروعات الصغيرة سفارة هولندا (القاهرة).

٣ ـ مؤسسة كونراد أديناور (القاهرة).

٤ ـ سفارة الدنمارك (دانيدا) (القاهرة).

٥ ـ المؤسسة النرويجية لحقوق الإنسان (أوسلو ـ النرويج).

٦ ـ مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (لندن ـ المملكة المتحدة).

٧ ـ مؤسسة فريدريش نومان (القاهرة).

٨ ـ السفارة البريطانية (القاهرة).

٩ ـ سفارة فنلندا (القاهرة).

وتم تمويل هذا الكتاب من المنحة المحلية للديمقراطية .N.E.D واشنطون.

تقديم

سيادة النائب المحترم

يسعدنى أن أقدم إليك هذا العدد الجديد من سلسلة دليل النائب فى البرلمان والتى بدأت منذ ديسمبر ١٩٩٦ وصدرمنها حتى الآن ثمانية أعداد، ويعتبر هذا الدليل هو التاسع فى هذه السلسلة، والهدف منها وأظنك قد أصبحت تعرفه جيداً، إنه محاولة لتقديم بعض المساعدات الفنية إلى أعضاء مجلس الشعب ابتغاء معاونتهم فى أداء واجبهم فى الرقابة والتشريع، وهو الأمر الذى يستدعى خبرة خاصة قد لا تتوافر للكثيرين منا أياً ما كانت درجاتنا العلمية أو ثقافتنا الشخصية. إن المهام المنوطة بعضو مجلس الشعب على تنوعها تستدعى فى حقيقة الأمر أن يكون لكل عضو جهاز متكامل من المستشارين والمساعدين، إلا أنه يحول دون ذلك المكافآت المتدنية التى يحصل عليها عضو المجلس من ناحية، والميزانية غير الكافية المخصصة لأعمال مجلس الشعب بصفة عامة من ناحية ثانية، وعدم إدارة الموارد المتاحة بشكل علمى منظم من ناحية ثالثة.

ولهذا الدليل بالتحديد قصة تستحق أن تروى، كانت الجماعة ومنذ سبتمبر ١٩٩٧ تخطط لإصدار دليل يوضح طريقة مناقشة الخطة والموازنة، كنا ندرك من عمق صلاتنا بالسادة نواب الأمة أن ذلك الموضوع يحتاج من الخبرة والتخصص أضعاف ما يحتاجه أى موضوع آخر فالأرقام متشابكة متداخلة وهى تحتاج جهداً ووقتاً لمناقشتها من المتخصصين فما بالنا بغير المتخصصين من النواب، على أن دقة الموضوع وخطورته كانت تدفعنا إلى تأجيل إصدار هذا الدليل المرة تلو الأخرى.

وفى الفترة من ٦ ـ ٩ إبريل ١٩٩٩ انعقدت بمدينة الغردقة حلقة نقاش لتبادل الخبرات بين أعضاء من البرلمان المصرى وعدد من الخبراء المتخصصين، وكانت إحدى محاور المناقشة هى الخطة والموازنة، وكانت الورقة الرئيسية فى ذلك المحور مقدمة من الأستاذ الدكتور حمدى عبد العظيم عميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وقد تواصل النقاش فى هذا المحور حتى استنفذ الوقت المخصص له واضطررنا إلى مد جلسة العمل أكثر من ساعة كاملة، وحتى ذلك لم يكن كافياً، وطالب النواب الحاضرين بضرورة الإسراع فى إصدار عدد خاص واستثنائى من سلسلة دليل النائب فى البرلمان يخصص لتقديم معلومات

عن كيفيـة مناقشة الخطة والموازنة وأن يجرى توزيعه على السادة الـنواب قبيل أول مايو وهو الموعد الذى قدروا أن تبـدأ مناقشات الخطة والموازنة فيه، وقـد تحمس الدكتور حمـدى عبد العظيم لذلك الاقتـراح، واستطاع فى خلال مـدة أقل من عشرة أيام أن يقـدم تلك الدراسة الصغيرة الحجم عظيمة القيمة حول كـيفية مناقشة الخطة والموازنة، والتى وقد جاءت استجابة لرغبة بعض نواب البرلمان، فـإننا نرجو أن تساعد جميع الأعضـاء على حسن مناقشة الخطة والموازنة وإبداء ملاحظتهم عليها إن كان لهم ملاحظات.

كما نأمل أن تسـاعد تلك الدراسة على زيادة نسبـة الأعضاء طالبى الكلمة عـند مناقشة هذا الموضوع وألا تظـل مناقشة الخطة والموازنة حـكراً على المتخصـصين من أعضـاء البرلمان فقط.

يبقى إننا نريـد أن نسمع منكم حول هذا الدليل بـالذات، هل كان وافيـاً بالغرض؟ هل استفـدتم منه؟ هل هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة أكـثر عمقاً يمكن لنـا أن نعدها على مهل لتوزع فى دور الانعقاد القادم؟.

وسوف يسعدنا أن نـتلقى اقتراحاتكم حول تطوير برنامج المرصد البـرلمانى، مطبوعاته، أهدافه، وسائل عمله، كما نريد أن نسمع منكم اقتراحات لتوثيق العلاقة مع أعضاء مجلس الشعب، هؤلاء الذين تحملوا بشـجاعة ومسؤولية وتجرد دعم التـحول الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى فى مصر من خلال رقابتهم على أعمال الحكومة، أو بذلهم النصيحة لها لتحسين عملها، أو نقل نبض رجل الشارع إلى الحكام علهم يستجيبوا إليه.

جماعة تنمية الديمقراطية
برنامج المرصد البرلمانى

مقدمة

تعتبر مناقشات أعضاء مجلس الشعب لكل من الخطة والموازنة العامة للدولة ضمن المهام أو الاختصاصات التي يزاولها المجلس في إطار مسئوليته التشريعية والمالية. إذ تصدر الخطة العامة والموازنة العامة والحساب الختامي للموازنة العامة بموجب قوانين تسري عليها أحكام المواد من ١٢٦- ١٣٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

وتعتبر مناقشة بيان الحكومة بمثابة تقييم سياسي لأداء الحكومة ومراجعة أعمالها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي التزمت بها خلال العام الماضي والسياسات العامة التي تنوي الحكومة تطبيقها خلال العام القادم. وذلك ضمن الاختصاص السياسي لمجلس الشعب الذي حددته اللائحة الداخلية للمجلس والذي يتضمن مناقشة بيانات رئيس الجمهورية، ومناقشة برنامج الحكومة بالإضافة إلي مهام أخري ذات طابع سياسي مثل مناقشة إعلان حالتي الطوارئ والحرب، وإجراءات ترشيح رئيس الجمهورية والنظر في استقالته أو اتهامه أو إعلان خلو منصبه.

ويجدر ملاحظة أن مناقشة برنامج الحكومة تتضمن مناقشة السياسات العامة التي يتضمنها البرنامج في ضوء الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة واللتين يقوم مجلس الشعب بإقرارهما سنوياً وبعد الموافقة عليهما يصدر بكل منهما قانون خاص وفقاً للقوانين المنظمة لكل منهما. حيث نجد أن الخطة العامة ينظمها قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بينما ينظم الموازنة العامة للدولة قانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣.

وتعتبر الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمثابة بيان تفصيلي يشتمل علي عدة أهداف محددة في مجالات الإنتاج والاستهلاك والاستثمارات والصادرات والواردات والخدمات الاجتماعية والثقافية.

أما الموازنة العامة للدولة فهي بيان يوضح التوقعات التقديرية لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال السنة التي يقوم المجلس بإقرار قانونها، كما توضح الدين العام المحلي والخارجي والمنح والتحويلات المستخدمة في تمويل العجز الكلي والعجز الصافي للموازنة العامة.

ويتولي وزير التخطيط إلقاء بياناً عاماً حول ملامح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنة القادمة وأهم الأهداف والسياسات والبرامج التي تشتمل عليها.

ويقوم وزير المالية كذلك بإلقاء البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة خلال العام القادم موضحاً أهم المتغيرات والتطورات المحلية والدولية المؤثرة علي تقديرات الموازنة وأهم الأهداف التي تريد الموازنة العامة تحقيقها وأهم السياسات الجديدة التي تتجه وزارة المالية إلي تطبيقها في مجالي النفقات العامة والإيرادات العامة والدين العام المحلي والأجنبي المرتبط بمواجهة العجز في الموازنة العامة. ويشتمل البيان المالي عادة علي ملحق إحصائي يحتوي علي جداول عامة وتفصيلية موزعة علي كافة الوزارات والقطاعات والمحافظات والهيئات الخدمية.

ونظراً لأن الخطة العامة والموازنة العامة عادة ما تكون معتمدة علي تقديرات رقمية وموزعة في جداول إجمالية وتفصيلية وفقاً لأسس ومبادئ محاسبية واقتصادية محددة لكل منهما مدلولها الخاص بها والذي يصعب علي غير المتخصص أن يستوعب مضمونها أو حقيقتها من الناحية الاقتصادية والمالية، فإن الأمر يتطلب تبسيط وشرح أهم تلك الأسس وكذلك المصطلحات الفنية المستخدمة ومدى ارتباطها ببقية البنود والمصطلحات الأخرى.

وفي الصفحات القادمة نوضح كيفية قراءة عضو البرلمان لكل من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة من خلال معرفة المعاني الاقتصادية والمالية للمصطلحات المستخدمة في كل منهما وكيفية التعليق عليها وكيفية التعرف علي الازدواج الحسابي الذي يمكن أن يوجد في بياناتها لأسباب محاسبية وأهمية استبعاده لمعرفة حقيقة الأرقام المدرجة فيهما. كما يلزم التعرف على الأساس النقدي المستخدم في إعداد جداول الخطة والموازنة وذلك بهدف الإفصاح والشفافية اللازمين لأعضاء المجلس حتى تكون مناقشتهم لكل من الخطة والموازنة على أساس سليم وموضوعية فائقة ومن ثم ترتفع درجة الأداء البرلمانى لهم فى هذا المجال والذى يعتبر من أهم المجالات التى تتركز عليها جهود السادة الأعضاء من أجل المشاركة فى إصلاح المسار الاقتصادى وإنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى والتأكد من اهتمام الدولة بالبعد الاجتماعى للمواطنين ومدى انعكاس ذلك على كل من الخطة والموازنة العامة.

ونوضح ما سبق من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: كيفية قراءة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشتها.

الفصل الثاني: كيفية قراءة الموازنة العامة للدولة ومناقشتها

الفصل الأول
كيفية قراءة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

قبل الحديث عن طريقة قراءة أو مناقشة الخطة العامة يجدر بنا التعرف على أهم المصطلحات المستخدمة فى وثيقة الخطة ومدلولها وأهمها تعريف الخطة ذاتها وما تحتوى عليه من بيانات.

تعريف الخطة:

هى عبارة عن تقديرات لبعض البنود الاقتصادية المتعلقة بالموارد الكلية للاقتصاد القومى والإنتاج المحلى بسعر السوق، والناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل (سعر التكلفة) والواردات السلعية والخدمية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وصافى الضرائب غير المباشرة. وكذلك توزيع الموارد بين الاستهلاك النهائى بشقيه العائلى والحكومى والاستثمار. وما يستهدف تحقيقه فى مجالات الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والصادرات السلعية والخدمية ونسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق، ونسبة تغطية الصادرات للواردات.

وتوضح الخطة كذلك السياسات المختلفة التى سوف يتم تطبيقها لتحقيق أهدافها مثل السياسات المالية والنقدية والإئتمانية، وسياسة الاستثمار وسياسات قطاع الأعمال العام وسياسات قطاع الأعمال الخاص وسياسات القطاع التعاونى، وسياسات التعامل مع العالم الخارجى وسياسات الانفاق الاستهلاكى وسياسات التنمية الاقليمية والمحلية وسياسات البيئة وسياسات البحث العلمى والتكنولوجيا، والسياسات السكانية وسياسات التوظف وسياسات الأمومة والطفولة وسياسات تنمية المرأة وسياسات التنمية الريفية.

وتتضمن الخطة كافة القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة، وقطاع البترول وقطاع الكهرباء وقطاع النقل والمواصلات وقناة السويس، وقطاع التجارة والمال، وقطاع السياحة وقطاع الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة، وقطاع المرافق العامة وقطاع التنمية البشرية الذى يشمل بدوره الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والبيئية وخدمات التنمية الاجتماعية والخدمات الأخرى.

ويلاحظ أن مصر تطبق نظام الخطط الخمسية التى تقسم كل منها إلى خطط سنوية مستقلة تبدء من أول يوليو وتنتهى فى نهاية يونيه متفقة فى ذلك مع السنة المالية للموازنة العامة وتعتبر الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ هى الخطة الثالثة من الخطة الخمسية (٩٧/٩٨ ـ ٢٠٠١/٢٠٠٢).

وتعرض الخطة العامة السنوية فى عدة مجلدات تحدد المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية وأهم السياسات المطبقة فى ظل المتغيرات الجديدة بالإضافة إلى عرض لكل مكون رئيسى من مكونات الخطة.

وينقسم المجلد الأول من مجلدات الخطة إلى ثمانية أقسام على النحو التالى:

القسم الأول:

الأوضاع الاقتصادية الدولية.

القسم الثانى:

المتغيرات الاقتصادية المحلية خلال السبعة عشر عاماً الماضية.

القسم الثالث:

الإطار العام لخطة عام ٩٩/ ٢٠٠٠.

القسم الرابع:

السياسات.

القسم الخامس:

المتغيرات الأساسية لخطة عام ٩٩/ ٢٠٠٠.

القسم السادس:

التنمية المكانية.

القسم السابع:

القطاعات الاقتصادية.

القسم الثامن:

الصورة التفصيلية للتوازنات القطاعية والسلعية.

خصائص الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تتصف الخطة العامة بصفة عامة بالخصائص التالية:

١ ـ تعتبر الخطة توقعات مستقبلية: ويعنى ذلك أن الخطة عملية حسابية تقديرية وليست فعلية وتعتمد أرقامها على التوقعات بشأن المستقبل ومدى تأثيره على كل بند من بنودها وعلى كل قطاع من قطاعاتها.

وبناء على ما سبق فإن التطورات الدولية والمحلية المتوقع حدوثها خلال العام القادم تنعكس بشكل مباشر على برامج وأهداف وسياسات الخطة. فإذا كانت هناك توقعات مثلاً بارتفاع أو انخفاض سلعة استراتيجية مثل البترول أو نشاط اقتصادى مثل السياحة أو توقعات عن تغيرات عالمية فى أسعار العملات الدولية أو أسعار الفائدة أو اتفاقيات دولية أو تكتلات اقتصادية يتوقع أن تطبق سياسات جديدة أو غير ذلك فإن مثل هذه التطورات المتوقعة لابد وأن تؤثر على الدخل القومى وعلى إيرادات الدولة من النقد الأجنبى وعلى تحويلات العاملين فى الخارج وعلى السياحة العربية فى مصر وعلى حصيلة الصادرات من البترول الخام ومنتجاته وغيرها (حالة تغير أسعار البترول عالمياً).

ويلاحظ أن الخطة ليس بالضرورة أن تكون مطابقة للواقع تماماً باعتبارها بيانات تقديرية تخضع لعوامل كثيرة منها حجم المتغيرات التى يمكن التنبؤ بها عن المستقبل والأدوات العلمية والفنية المستخدمة فى عمل التقديرات، ومدى دقة البيانات أو الأرقام الإحصائية التى يتم بناء الخطة على أساسها وكفاءة العناصر البشرية التى تقوم بإعداد الخطة العامة ومناقشاتها قبل إدراجها فى الخطة مع المسئولين فى مختلف الوزرات والهيئات والمحافظات والشركات والبنوك العامة وبنك الاستثمار القومى والصناديق العامة للتنمية وللاستثمار . . . إلخ.

٢ ـ سنوية الخطة:

حيث تكون الفترة الزمنية التى تشملها الخطة سنة مالية تبدء فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من كل عام. ولا يجوز أن تزيد الخطة عن سنة أو تقل عن سنة بحيث تكون متفقة مع الموازنة العامة للدولة التى تبدء وتنتهى فى نفس التاريخ والتى تعتبر مسئولة عن تمويل برامج الخطة المكانية والقطاعية التى تضطلع الحكومة بتنفيذها كل عام. حيث لا يتصور أن تكون هناك مشروعات مدرجة فى الخطة العامة فى توقيت محدد ولا يتوافر لها التمويل المحلى من الموازنة العامة بسبب اختلاف التوقيت الزمنى لكل منهما ومن ثم تعطل

برامج الخطة العامة. ولعل ما سبق يوضح أهمية وجود ربط محكم بين الخطة والموازنة. فقد يحدث فى بعض الأحوال إدراج مشروع معين فى الخطة العامة ويعتمد تنفيذه على تمويل أجنبى ويحتاج إلى مكون محلى من خزانة الدولة لتشغيل الجزء الأجنبى وفى حالة عدم وجود المكون أو التمويل المحلى من الموازنة العامة لا يمكن تنفيذ مثل هذا المشروع وذلك بالنسبة لمشروعات التنمية الإقليمية والبنية الأساسية.

٣ ـ شمولية الخطة:

ويقصد بذلك أنها تشتمل على كافة الموارد والاستخدامات الجارية والاستثمارية لكل القطاعات الحكومية وغير الحكومية مثل الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام وقطاع البنوك وشركات التأمين العامة والخاصة والمشتركة والبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والتعاونى واستهلاك القطاع العائلى والقطاع الحكومى وكذلك استثمارات كل منهما ومعاملاته مع العالم الخارجى.

كما تشمل الخطة كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية على السواء وكافة الإقاليم الجغرافية فى الدولة. وتشمل كذلك برامج التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية الاجتماعية.

٤ ـ طموح الخطة:

يجب أن تتصف الخطة بشىء من الطموح بحيث تحتوى على زيادة أو تغيرات إيجابية وذلك ينعكس على الأهداف المحددة فيها مقارنة بالأرقام المحققة والأرقام المستهدفة فى خطة العام السابق. ويعنى ذلك ضرورة توجيه سياسات الخطة العامة بحيث يترتب عليها زيادة معدل نمو الدخل القومى ومعدل نمو الاستثمار القومى ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الإدخار، وذلك فى ضوء معدلات الزيادة فى عدد السكان ونمو الاستهلاك والأسعار المحلية والواردات وفى ضوء العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو طبيعية أو غيرها.

٥ ـ مرونة الخطة:

ويقصد بذلك وجود آليات أو قوى داخل الخطة تعمل على تكيفها مع الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية المتوقعة خلال السنة التى تشملها الخطة ويعتمد ذلك على وجود

بدائل مختلفة يمكن اللجوء إليها عند كل تغير متوقع حدوثه إن حدث فى المستقبل. وذلك بالإضافة إلى حرص من يقوم بإعداد الخطة العامة على وجود حدود أو هوامش للتغيرات أو التذبذب دون أن تتعثر الخطة أو يتعذر تحقيق أهدافها.

٦ ـ تنسيق سياسات الخطة العامة:

ويعنى ذلك أن تكون الآثار المتوقع حدوثها نتيجة تطبيق كل سياسة متفقة مع النتائج أو الآثار المترتبة على بقية السياسات الأخرى بحيث لا تهدم سياسة ما تريد أن تحققه السياسات الأخرى. وبعبارة أخرى إذا كانت هناك سياسة يترتب عليها آثاراً توسعية فلا يجب أن تطبق سياسة أخرى يترتب عليها آثار انكماشية. (على سبيل المثال فإن سياسة تشجيع الاستثمار تتعارض مع سياسة زيادة سعر الفائدة الناتجة عن التوسع فى زيادة إصدارات أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة. كما أن سياسة تنشيط سوق المال تتعارض معها سياسة الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر رئيسى بدلاً من سوق الأوراق المالية وهكذا).

ولا يخفى أهمية التنسيق بين سياسات الاستثمار والإنتاج والتصدير والاستيراد والاستهلاك والإدخار من ناحية والسياسات المالية والنقدية من ناحية أخرى. إذ لا يجب أن تتعارض سياسة الضرائب مع سياسة تشجيع الاستثمار ولا مع سياسة تنشيط سوق المال. كما أن السياسة الجمركية يجب ألا تتعارض مع سياسة حماية الصناعة المحلية، ولا مع سياسة التصدير والاستيراد الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات، ويجب أن تكون متناسبة مع سياسة سعر الصرف.

٧ ـ وحدة الخطة:

وتعنى هذه الخاصية أن تكون الخطة واحدة وليست خططاً متعددة وتحتوى على كافة البيانات الخاصة بجميع قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى وعلى جميع البيانات الخاصة بكافة الأقاليم الجغرافية، وعلى بيانات كافة المتغيرات الاقتصادية العامة والخاصة.

٨ ـ عمومية الخطة:

ويقصد بذلك أن تشمل الخطة كافة المجالات والأنشطة والقطاعات الاقتصادية العامة والخاصة على السواء والأقاليم الجغرافية والبرامج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وما يتصل منها

بالتنمية الاجتماعية. وأن تحتوى على كافة الأهداف وكافة البرامج وكافة السياسات التى سوف يتم تطبيقها لتحقيق أهداف الخطة خلال السنة موضع التخطيط.

المصطلحات المستخدمة فى الخطة العامة:

من قراءة بيانات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر نستطيع القول بأن هناك بعض المصطلحات المتكررة أو المشهورة فى مجلدات الخطة وهى:

- الإنتاج المحلى الإجمالى.
- الناتج المحلى الإجمالى.
- القطاعات السلعية.
- الاستهلاك العائلى.
- الاستهلاك النهائى.
- الاستثمار الثابت.
- التغير فى المخزون.
- صافى الضرائب غير المباشرة.
- الاستخدامات الاستثمارية.
- معدل نمو السكان.
- قوة العمل.
- معدل البطالة.
- معدل التضخم.
- الخدمات الإنتاجية.
- الخدمات الاجتماعية.
- التحويلات الحكومية.
- تحويلات العاملين فى الخارج.
- ميزان المدفوعات.
- الميزان التجارى / العجز التجارى.
- ميزان رأس المال.
- المدخرات الحقيقية.

- الدين العام المحلى.
- الدين العام الخارجى.
- خدمة الدين العام المحلى.
- خدمة الدين العام الخارجى.
- عمليات السوق المفتوحة.
- التنمية المكانية.
- التنمية الريفية المتكاملة.
- قطاع التنمية البشرية.
- التمويل الذاتى للاستثمار.
- بنود الاستثمار غير الموزع.

ونوضح ما سبق كما يلى:

١ - الإنتاج المحلى الإجمالى:

يقصد به ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات إنتاجية واجتماعية سواء بواسطة القطاع العام أو القطاع الخاص. ويتضمن إنتاج القطاعات السلعية وإنتاج القطاعات الخدمية بسعر السوق خلال سنة الخطة.

وتوضح بيانات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٨/ ٩٩ أن قيمة الإنتاج المحلى الإجمالى بسعر السوق تبلغ ٤٦٤,٣ مليار جنيه مقابل ٤٣٧,٧ مليار جنيه عام ٩٧/ ٩٨ بالأسعار الجارية يعنى أسعار السوق كما تحددها قوى العرض والطلب.

٢ - الناتج المحلى الإجمالى:

وتكون قيمة هذا الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج المستخدمة فى عملية الإنتاج. ويقصد بعوامل الإنتاج: العمل - رأس المال - ناتج الأرض أو الطبيعة من مواد خام أو مواد أولية - التنظيم أى الإدارة واتخاذ القرارات المنظمة لعملية الإنتاج. إذ يحصل العاملون على أجور بينما يحصل رأس المال على فائدة أو عائد على رأس المال بينما يكون للموارد الطبيعية ثمن أو مقابل أو ريع فى حالة الأراضى الزراعية مثلاً، كما تحصل الإدارة على نسبة من الأرباح نظير التنظيم وتحمل المخاطرة واتخاذ القرارات.

أى أن الناتج المحلى الإجمالى = الأجور + الفائدة أو العائد + الريع أو ثمن الموارد

الطبيعية + الأرباح المحققة.

ويطلق على الناتج المحلى الإجمالى عبارة القيمة المضافة.

وهناك طريقة أخرى لمعرفة أو حساب الناتج المحلى الإجمالى بسعر تكلفة العوامل وهى طرح قيمة المستلزمات بما فيها قيمة الإهلاك من قيمة الإنتاج. أى أن:

الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج = قيمة الإنتاج الإجمالى - قيمة مستلزمات الإنتاج.

ويجدر ملاحظة أنه فى حالة إضافة صافى الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج نحصل على الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.

من ناحية أخرى نجد أن:

الناتج المحلى الإجمالى = الاستهلاك النهائى + رأس المال الثابت + التغير فى المخزون + الصادرات - الواردات.

وذلك على أساس أن توزيع الناتج المحلى الإجمالى يكون بين البنود الواردة فى المعادلة المذكورة.

وتقدر خطة عام ٩٨/٩٩ أن ترتفع قيمة الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٦٨,٧ مليار جنيه مقابل مليار جنيه فى خطة عام ٩٧/٩٨ بمعدل زيادة قدرها ٦,٢٪

٣ ـ القطاعات السلعية:

ويقصد بها قطاعات النشاط المادى الملموس مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع البترول ومنتجاته وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد والبناء.

وتعتبر هذه القطاعات أهم القطاعات التى يجب أن تحظى بالاهتمام عند إعداد الخطة العامة للتنمية نظراً لما يرتبط بها من زيادة فى المعروض من السلع فى الأسواق وإشباع احتياجات الأفراد من الحاجات الأساسية. وذلك بالإضافة إلى استيعاب الأيدى العاملة والمساهمة فى علاج مشكلة البطالة وكذلك القدرة على الإحلال محل الواردات وزيادة القدرة على التصدير إلى الخارج.

وتستهدف خطة عام ٩٨/٩٩ أن يُمثل إنتاج القطاعات السلعية ٦٠,٢ ٪ من مجموع الزيادة المستهدفة فى الإنتاج المحلى الإجمالى.

وتعتبر الزراعة والصناعة من أهم القطاعات السلعية حيث يمثلان المرتبة الأولى فى

المجموعة السلعية حيث تستهدف الخطة أن يرتفع إنتاج قطاع الزراعة بنسبة ٣,٧٪ فى خطة ٩٩/٩٨ وأن يرتفع إنتاج قطاع الصناعة بنسبة ٨,٧٪ وداخل قطاع الصناعة نجد أن إنتاج صناعة الغزل والنسيج يمثل أكبر وزن نسبى حيث يبلغ ٢٧,٢٪ يليه الصناعات الكيماوية وتمثل ٢٦,٤٪ ثم الصناعات الغذائية وتمثل ٢٠٪، ثم الصناعات الهندسية وتمثل ١٥,٥٪ ثم الصناعات المعدنية وتمثل ١٠٪. أما الصناعات الاستخراجية فيمثل إنتاجها ٠,٩٪ من إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى المستهدف. وفيما يتعلق بالبترول نجد أن الخطة تستهدف أن يحقق البترول ومشتقاته معدلاً سالباً قدره ٢,٦٪ وذلك من أجل ترشيد الإنتاج من البترول الخام والمحافظة على الاحتياطى وعلى مستوى الأسعار. وذلك مع استمرار عمليات البحث والتنقيب لزيادة الاحتياطى وتدعيمه وتنمية الحقول القائمة مع قصر التوسع فى الإنتاج على الغاز الطبيعى بعد ربط مواقع الاستخدام بحقول الإنتاج.

ويمثل قطاع الكهرباء المرتبة الثانية فى مجموعة الإنتاج السلعى من حيث معدل النمو المستهدف لإنتاجه والذى يقدر بنحو ٦,٨٪ من أجل توفير الطاقة لمشروعات التنمية فى مجالاتها المختلفة مع تنويع مصادر إنتاجها للحفاظ على الثروة البترولية وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة للمحافظة على البيئة.

وتبلغ قيمة إنتاج قطاع التشييد والبناء فى خطة عام ٩٩/٩٨ حوالى ٢٥,٣ مليار جنيه مقابل ٣٥,٣ مليار جنيه مستهدف فى خطة ٩٨/٩٧. وبذلك يعتبر هذا القطاع من القطاعات الهامة من حيث معدل النمو السنوى الذى يبلغ ٧,٨٪ فى خطة عام ٩٩/٩٨.

ويجدر الإشارة إلى أن معدل نمو إنتاج القطاعات السعلية يعتبر مرتفعاً بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص حيث بلغ ٩,٨٪ فى خطة عام ٩٩/٩٨، بينما يحقق القطاع العام معدل نمو سالب فى القطاعات السلعية قدره (٢,١٪) فى خطة عام ٩٩/٩٨، وترتبط هذه المعدلات السالبة بالمعدلات المنخفضة فى إنتاج القطاع العام فى قطاعات الصناعة والبترول.

٤ ـ الاستهلاك العائلى:

ويقصد به استهلاك الأفراد فقط من السلع والخدمات.

وفيما يتعلق باستهلاك السلع نجد أن أرقام الخطة العامة توضح أن هذا الاستهلاك يشمل إنفاق الأفراد على مجموعة السلع الغذائية ومجموعة السلع غير الغذائية. ويحتوى استهلاك السلع الغذائية على الاستهلاك من المجموعات التالية:

- مجموعة الحبوب والنشويات.
- مجموعة اللحوم والألبان والأسماك.
- مجموعة الخضر والفاكهة.
- المجموعات الأخرى (السلع غير الغذائية).

وتوضح بيانات خطة عام ٩٨/٩٩ أن الاستهلاك العائلى من السلع يمثل ٧٥,٥٪ من جملة الاستهلاك العائلى وينمو بمعدل ٤,٣٪ وأن متوسط نصيب الفرد منه ينمو بمعدل ٢,٣٪.

وتبلغ قيمة الاستهلاك العائلى السلعى حوالى ١٥٨,١ مليار جنيه مقابل ١٥١,٦ مليار جنيه فى خطة عام ٩٧/٩٨.

وفيما يتعلق بالاستهلاك العائلى من السلع غير الغذائية فإنه يمثل ٣٥,٣٪ من إجمالى الاستهلاك العائلى حيث تبلغ قيمته ٥٥,٨ مليار جنيه وتشمل الملابس والأقمشة وأغطية النوم ومجموعة الأثاث والتجهيزات.

ويجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك العائلى وما يطرأ عليه من تغيير يعبر عن تغير نمط الاستهلاك. وقد أوضحت خطة ٩٨/٩٩ أنها تعمل على تعظيم توفير عوامل المنافسة ومنع الاحتكار أو الاغراق باتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك. ومتابعة حركة السوق مع استمرار أسعار الاحتياجات الأساسية لمحدودى الدخل من السلع والخدمات عند المستوى المناسب وذلك عن طريق دعم هذه السلع ليس من ناحية التأثير على أسعارها وإنما من ناحية توفيرها للمستهلك بالأسعار المناسبة مع تحمل الحكومة للفرق بين سعر السوق والأسعار التى يتحملها محدودو الدخل وذلك بالنسبة لعدد محدد من السلع والخدمات.

وتوضح الخطة كذلك أن الارتفاع فى مستوى المعيشة الذى تسعى خطط التنمية إلى تحقيقه يرتبط بمدى ما يتم من تغيير فى النمط الاستهلاكى بالاتجاه نحو توفير الخدمات الأساسية والمكونات الغذائية الضرورية بالكميات التى تتفق مع المعايير الدولية المتعارف عليها أو تقترب منها بحيث يتوفر لكل مواطن الاحتياجات التى تحقق له ما يكفيه من سعرات حرارية فى حدود ما يتفق مع ما يخصصه من دخل للانفاق على الاستهلاك.

ويلاحظ أنه كلما ارتفع الوزن النسبى للاستهلاك من البروتينات للحصول على السعرات الحرارية اللازمة كلما ارتفع مستوى النمط الغذائى إلى أفضل المستويات بعكس ارتفاع السعرات الحرارية الناتجة عن استهلاك النشويات.

وتستهدف الخطة ارتفاع الوزن النسبى لمجموعة اللحوم والألبان والأسماك وهى مصدر البروتين إلى ٣١,١٪ وبمعدل نمو ٤,٦٪ بينما تستهدف تخفيض وزن مجموعة الحبوب والنشويات إلى ٢١,٤٪ مقابل ٢١,٦٪ فى الخطة السابقة وبمعدل نمو ٣,١٪ وفيما يختص بالانفاق على الخدمات وهى الشق الثانى من الاستهلاك العائلى نجد أنه يشمل الانفاق على خدمات الرعاية الصحية وخدمات التعليم والثقافة والرياضة والانفاق على المطاعم والمقاهى، والخدمات الشخصية والانفاق على النقل والمواصلات والخدمات الأخرى.

وتستهدف الخطة تخفيض الوزن النسبى للانفاق السلعى مقابل زيادة فى الوزن النسبى للانفاق على الخدمات الذى يرتفع إلى ٢٧,٨٪ مقابل ٢٧,٥٪ فى الخطة السابقة.

وفيما يتعلق بالاستهلاك العائلى على مستوى الحضر والريف نجد أن تقديرات الخطة تشير إلى تحسين النمط الغذائى المستهدف فى الريف بحيث ينخفض الوزن النسبى للانفاق على الحبوب والنشويات من ٢٥,٨٪ إلى ٢٥,٦٪ مقابل زيادة الوزن النسبى للانفاق على الاستهلاك من اللحوم والألبان ومنتجاتها والأسماك إلى ٢٨,٨٪ مقابل ٢٨,٦٪ فى الخطة السابقة.

ويلاحظ أنه إذا نظرنا إلى معدلات نمو أنواع الخدمات على مستوى الريف والحضر نجد أن معدل نمو الانفاق على خدمات الرعاية الصحية يبلغ ٤,٨٪ فى الحضر، ٥,٨٪ فى الريف. ويبلغ معدل نمو خدمات التعليم ٤,٣٪ فى الحضر، ٤,٤٪ فى الريف.

أما الانفاق على خدمات المطاعم والمقاهى فإن معدل نموه فى الحضر يبلغ ٥,٦٪، و٦,٢٪ فى الريف.

٥ ـ الاستهلاك النهائى:

ويقصد به إجمالى قيمة الاستهلاك العائلى وقيمة الاستهلاك الحكومى ويعتبر الاستهلاك النهائى ضرورى لزيادة حركة الإنتاج ودورته من أجل مواجهة زيادة الطلب. أى أن:

{الاستهلاك النهائى = الاستهلاك الحكومى + الاستهلاك العائلى}.

وتوضح الخطة أن تقديرات الاستهلاك النهائى تعتمد على الاعتبارات التالية:

أ ـ استراتيجية التنمية التى تسعى إلى تحقيق معدلات تنمية للإنتاج تتلاءم مع المتغيرات السريعة والمنافسة الدولية على الأسواق ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وما تستهدفه من زيادة تفوق ضعف معدل نمو السكان من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من الاستهلاك

النهائي ورفع مستوى المعيشة فى نفس الوقت.

ب ـ التطورفى متـوسطات الأجور والدخل المتاح مـنه للانفاق على الاستـهلاك السلعى والخدمى والذى تختلف معدلاته حسب الشرائح الدخلية بالمجتمع.

ج ـ التطور الذى أظهرته نتائج بحوث ميزانية الأسرة بالعينة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبـئـة العامة والإحـصاء عام ٩٦/٩٥ والتى تـشير إلى المدى الذى تحـقق فى تغيـير نمط استهلاك العينة المختارة.

ولا يخفى أن الاستـهلاك الحكومى يعتبر ضرورياً باعـتباره أحد مقومـات أداء الخدمات العامة بما يتفق مع استـراتيجية التنمية التى تسـتهدف التركيز على التنمية البـشرية خاصة فى مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتمـاعية، ومع مراعاة ما يتم تحصيله من موارد سيادية وجارية وتخصيصها بشكل متوازن بين كـافة الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين من أجل ترشيد الأداء الحكومى وارتفاع مستواه مع ترشيد النفقات فى نفس الوقت.

ويخصص الانفـاق أو الاستهـلاك الحكومى عادة من أجل دفع قـيمة الأجـور للعاملين الذين يقومون بأداء الخدمات العامة ومن أجل تمويل المستلزمات السلعية والخدمية التى يحتاج إليها أداء هذه الخدمات ومواجهة نفقات تطويرها ومواجهة أية ظروف طارئة أو عاجلة.

وتوضح الخطة أن قيمة الاستهلاك النهائى تبلغ ٢٣٧,٨ مليار جنيه مقابل ٢٢٧,٥ مليار جنيه فى الخطة السابقة أى أن نسبة النمو تبلغ ٤,٥٪.

ويمثل الاستـهلاك الحكومى ١١,٩٪ من إجمالى الاستـهـلاك النهائى. ويبلغ معدل نمو الاستهلاك الحكومى ٤,١٪ أى أنه أقل من معدل النمو العام وأقل من معدل نمو الاستهلاك العائلى والذى يبلغ ٤,٦٪ كما سبق القول.

٦ ـ الاستثمار الثابت:

ويقصد به استثمارات كل من الجهاز الإدارى والإدارة المحليـة والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية. وذلك من أجل الانفاق على مشروعات البنية الأسـاسية والخدمات الاجتماعية. وتحرص الخـطة على إعطاء الأولوية لتنفـيذ المشـروعات التى أوشكت على الانتـهاء بحـيث تدخل حيز الإنتـاج وتضيف قيمـة مضافة إلى مـخرجات المجتمع الكليـة مع المحافظة على الأصول الإنتاجـية الموجودة بالفعل من خلال تنفـيذ برامج الإحلال والتجديد المسـتهدفة فى الخطة الخمسية.

ولذلك نجد أن توزيـع الاستثـمار الثابت للقـطاع الحكومى والهيئـات الاقتـصادية يكون للمجالات الآتية:

ـ الإحلال والتجديد.

ـ الاستكمال.

ـ التوسع.

وبالنظر إلى الخطة العامة للتنمية نجد أن استثمارات الاستكمال تمثل حوالى ٧٥,٦٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية، يليها استثمارات التوسع، وتمثل ١٣,٥٪ من الإجمالى ثم استثمارات الإحلال وتمثل ١٠,٩٪ من الإجمالى.

ويجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الثابت لا يشمل الاستثمارات المخصصة لكل من البنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى والاعتماد الإجمالى المخصص للمحليات.

ويلاحظ أن جملة الاستثـمارات الحكومية تمثل ٦٤,٧٪ من إجمالى استثـمارات القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية.

٧ ـ الاستخدامات الاستثمارية:

ويقصد بذلك ما تخصـصه الخطة من مبالغ أو اعتمادات لانفاقهـا على كافة المشروعات الاستثـمارية سـواء بواسطة الجهاز الإدارى والإدارة المحـلية أو الهيـئات الخدمـية والهيـئات الاقتصادية وقطاع الأعمال غيـر الخاضع لقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وقطاع الأعمال العام الخاضع للقانون المذكور وذلك بالإضافة إلى القطاع الخاص، والتعاونى.

وتوضح الخطة العامة أن أهم مرتكزات الخطة الاستثمارية ما يلى:

أ ـ الارتفاع التدريجى بمعدل نمو الاستثـمار القومى بحيث يصل إلى حوالى ٢٥٪ مـن الناتج المحلى الإجـمالى فى نهـاية الخطة الخمـسية عـام (٢٠٠١/ ٢٠٠٢) وذلك من أجل تحقيق زيادة حقيقية في معدل نمو الناتج المحلى تزيد على ثلاثة أمثال معدل الزيادة السكانية.

ب ـ دعم وتشجيـع القطاع الخاص فى كافة الأنشطة الإنتـاجية والخدميـة بما ينشط قوى السوق فى تحريك الفعاليات الاقتصـادية مع احتفاظ الدولة بدورها فى التخطيط الاستراتيجى واتخاذ القرارات المؤثرة فى تحقيق تلك الاستراتيجية بتوفيـر البيانات وضمان شفافيتها وإرساء قاعدة مؤسسية قوية وخاصة فى القطاع المالى والقضاء على التعقيدات البيروقراطية.

ج ـ ملاحقة التغـيرات السريعة فى العلاقات الدولية المعاصـرة والاستفادة منها من أجل

تمكين الاقتصاد المصرى من أن يتبوأ مكانته على خريطة الاقتصاد العالمى وذلك بجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة (العربية والأجنبية) وتوفير موارد إضافية للتمويل واكتساب تكنولوجيا متقدمة.

د ـ الاهتمام بالقطاعات الديناميكية فى حركة التنمية وذلك لتحقيق طفرة فى الصادرات السلعية تتناسب مع ما تمتلكه مصر من مزايا تنافسية تجعل لها وضعاً متميزاً يفوق وضعها الراهن فى مجال التصدير السلعى فى ظل حرية التجارة العالمية.

هـ ـ إعطاء أولوية للتنمية الإقليمية بالعمل على استخدام الموارد وتحجيم الهجرة الداخلية والحد من فجوة التنمية بين المحافظات.

و ـ تنفيذ المشروعات القومية العملاقة مثل مشروع توشكى وترعة السلام، وخليج السويس وشرق بورسعيد والمشروع القومى لتنمية سيناء وتنمية رأس المال وذلك عن طريق تفعيل موقع مصر الجغرافى لتوليد قيمة مضافة عالية عن طريق إقامة المناطق الصناعية والتصديرية وإنشاء مراكز الصيانة والإصلاح وغير ذلك من الأنشطة المعتمدة على الميزة النسبية والتنافسية لموقع مصر الجغرافى.

ز ـ إعطاء أولوية لخدمات التنمية الاجتماعية والبشرية من خلال الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والمرافق والرعاية الاجتماعية حيث أصبح من الضرورى الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنسانى باعتبار أن الإنسان هو محور التنمية فهو صانعها وإليه يعود مردودها.

وتوضح خطة عام ٩٩/٩٨ أن إجمالى الاستخدامات الاستثمارية تبلغ ٦٥,٧ مليار جنيه نصيب القطاع الخاص والتعاونى منها حوالى ٤٣ مليار جنيه تمثل ٦٥,٤٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية.

ويجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفع نصيب القطاع الخاص والتعاونى من جملة الاستثمارات كلما كان ذلك فى صالح الاقتصاد القومى حيث تركز الحكومة والهيئات العامة استثماراتها على الخدمات والمرافق العامة وتتيح الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة.

وإذا نظرنا إلى توزيع الاستخدامات الاستثمارية على مستوى القطاعات الاقتصادية نجد أن القطاعات السلعية تحصل على استثمارات قدرها ٣٢,٤ مليار جنيه وهو ما يعادل ٤٩,٤ ٪من الإجمالى وهى نسبة هامة وإن كان يجب العمل على زيادتها عن هذا المعدل

فى الخطط القادمة بسبب ما يرتبط بها من زيادة فرص العمل والمساهمة فى علاج مشكلة البطالة وزيادة المعروض السلعى واستقرار الأسعار المحلية وزيادة القدرة على التطوير التكنولوجى وزيادة القدرة التنافسية والتوسع فى التصدير إلى الخارج. وفيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية موزعة على القطاعات السلعية نجد أنها كما يلى:

جدول رقم (١)

توزيع الاستخدامات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية السلعية

البيان	القيمة (مليون جنيه)	الوزن النسبى %
١ ـ قطاع الزراعة والرى	٧٥١٢,٢	٢٣,٢
٢ ـ قطاع الصناعة والتعدين	١٤٦٧٤,٤	٤٥,٣
٣ ـ قطاع البترول	٥٤٨٩,٣	١٦,٩
٤ ـ قطاع الكهرباء	٣١٥٩,٦	٩,٧
٥ ـ قطاع المقاولات	١٥٩٤,١	٤,٩
جملة الاستثمارات	٣٢٤٢٩,٦	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (١) أن قطاع الصناعة والتعدين يمثل أكبر وزن نسبى من إجمالى استثمارات القطاعات السلعية حيث يمثل ٤٥,٣٪ يليه قطاع الزراعة والرى ويمثل ٢٣,٢٪ من الإجمالى ثم قطاع البترول ويمثل ١٦,٩٪ ثم قطاع الكهرباء ويمثل ٩,٧٪ واخيراً قطاع المقاولات ويمثل ٤,٩٪.

ويلاحظ أن قطاع الصناعة والتعدين يحصل على استثمارات قدرها ١٤,٧ مليار جنيه تمثل ٢٢,٤٪ من جملة الاستثمارات القومية نظراً لأن معدل النمو العام للاقتصاد القومى يتوقف أساساً على ما يحقق هذا القطاع من إنتاج.

ويجدر الإشارة إلى أن القطاعات الثلاثة (الصناعة ـ الزراعة ـ البترول) تمثل الركائز الأساسية للارتفاع بالصادرات السلعية بمعدلات متزايدة ويقوم قطاع الأعمال بتنفيذ ما يقرب من ٩٥,٩٪ من جملة الاستثمارات المستهدفة لهذه القطاعات الثلاثة الأمر الذى يساعد على

تحقيق أهداف الصادرات السلعية والحد من الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية وتقليل العجز فى الميزان التجارى.

وفيمـا يتعلق بقطاعات الخدمات الإنتاجية فإنها تحصل على استثمارات قدرها حوالى ١٤,٨ مليار جنيه تمثل ٢٢,٦٪ من جملة الاستثمارات القومية كما هى فى الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

الاستخدامات الاستثمارية لقطاعات الخدمات الإنتاجية

البيان	القيمة (مليون جنيه)	الوزن النسبى ٪
١ - قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس	٧٦٠٩,٩	٥١,٣
٢ - قطاع التجارة والمال والتأمين	٢٣٨٤	١٦
٣ - قطاع السياحة	٤٨٤٥,٣	٣٢,٧
جملة الاستثمارات	١٤٨٣٩,٢	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢) أن قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس يحصل على ٥١,٣٪ من إجمالى استثمارات مجموعة الخدمات الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى الرغبة فى ملاحقة التطورات التكنولوجية السريعة فى كافة مجالات هذا القطاع من أجل تحسين الخدمات المقدمة بحيث تتناسب مع التطور المنتظر لهذا القطاع فى القرن الحادى والعشرين.

وتمثل استثمارات القطاع الخاص نحو ٤٣,٤٪ من إجمالى الاستثمارات فى هذه القطاعات ويحظى قطاع السياحة بوزن مرتفع أيضاً يبلغ ٣٢,٧٪ من إجمالى استثمارات القطاعات الخدمية الإنتاجية. ويساهم القطاع الخاص بتنفيذ ٩٥,٤٪ من جملة الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة. ويرجع ذلك إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية المرتبطة بالتوسع فى الاستثمار فى مجال السياحة وما يوفره من فرص عمل متعددة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى وباعتبار أن الاستثمار السياحى ضرورة قومية لا تخضع للتطورات أو ينعكس عليها ما يحدث حالياً من سلبيات مؤقتة.

وفيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية المتعلقة بالبعد الاجتماعى وهى استثمارات

قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد بلغت ١٨,٣ مليار جنيه فى خطة عام ٩٨/٩٩ موزعة على النحو التالى:

جدول رقم (٣)

الاستخدامات الاستثمارية لقطاعات الخدمات الاجتماعية

البيان	القيمة مليون جنيه	الوزن النسبى ٪
١ ـ قطاع الإسكان	٨٦٣٩,٧	٤٧,١
٢ ـ قطاع المرافق	٣٤٥٧,٣	١٨,٨
٣ ـ خدمات التنمية البشرية والاجتماعية:		
ـ خدمات التعليم	٢٣٠٩,٤	١٢,٦
ـ الخدمات الصحية	١٩١١,٧	١٠,٤
ـ الخدمات الأخرى	٢٠٢٩,٥	١١,١
جملة الاستثمارات	١٨٣٤٧,٦	١٠٠

يوضح جدول رقم (٣) أن قطاع الإسكان يمثل وزناً كبيراً من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية لقطاعات الخدمات الاجتماعية حيث يبلغ ٤٧,١٪ يليه قطاع المرافق وتمثل استثماراته ١٨,٨٪. أما استثمارات قطاعات خدمات التنمية البشرية والاجتماعية فتمثل ٣٤,١٪ منها التعلمي ١٢,٦٪ ثم الخدمات الأخرى ١١,١٪ يليها الخدمات الصحية وتمثل ١٠,٤٪.

ويلاحظ أن القطاع الحكومى يتولى تنفيذ استثمارات البنية الأساسية باعتبارها مشروعات استراتيجية تمهد الطريق أمام قطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى حيث ينفذ القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية حوالى ٩٧,٧٪ من مشروعات قطاع الرى والصرف، ٩٧,٥٪ من مشروعات المرافق، ٨١,٩٪ من مشروعات قطاع الخدمات الأخرى، ٧٨,٣٪ من مشروعات قطاع الخدمات التعليمية، ٧٤,٧٪ من مشروعات الكهرباء، ٥٥,٦٪ من مشروعات الخدمات الصحية، ٣٦,٦٪ من مشروعات النقل والاتصالات والتخزين.

ويجدر الإشارة إلى أن الخطة تستهدف تنفيـذ المرحلة الثانية فى ثمانى مدن جديدة وهى مدن (العاشر من رمضان، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، السادات، برج العرب، دمياط الجديدة، الصالحية والنوبارية). وذلك بالإضافة إلى السير فى تنفيذ المراحل الأولى لإحدى عشر مدينة وتجمعاً هى (مدينة بنى سويف الجديدة ـ المنيا الجديدة ـ أسيوط الجديدة ـ الشيخ زايد ـ بدر ـ العبور ـ التجمع الأول ـ الشروق ـ التجمع الخامس ـ القطامية ـ طيبة الجديدة). وذلك مع تنفيذ أجزاء من طرق وخطوط المياه وأهمها الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى واستكمال كوبرى الوراق والمنيب وكوبرى ٩ والانتهاء من وصلة ٢٦ يوليو لحل أزمة المواصلات داخل القاهرة والجيزة، والطريق الساحلى الشمالى الدولى وطريق الحدود الدولية الشرقية، وخط مياه العريش/ رفح وخط مياه الكريمات/ الزعفرانه/ الغردقة، وخط مياه العلمين ومطروح علاوة على الارتفاع بالطاقة المتاحة لمحطات المياه إلى نحو ١٥,٢ مليون متر مكعب/ اليوم، وزيادة طاقة الصرف الصحى على المستوى القومى لتصل إلى ٧,٨ مليون متر مكعب يومياً.

تمويل الاستخدامات الاستثمارية:

تعتمد الخطة فى تمويل الاستخدامات الاستثمارية على المدخرات المحلية بنسبة ٩٥,٣٪ أما التمويل الخارجى والذى يشمل المنح والمعونات الأجنبية بنحو ١,٥ مليار جنيه وعلى القروض والتسهيلات الخارجية بنفس المبلغ. ويتولى بنك الاستثمار القومى تمويل ١٢,١ مليار جنيه تمثل ٧٢,٥٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية للجهاز الحكومى والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية.

٨ ـ التمويل الذاتى للاستثمار:

يقصد به التمويل بواسطة المدخرات المحلية دون أن تشمل المنح أوالمعونات المحلية وكذلك استخدام الفوائض المالية المتحققة فى الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام والقطاع العام غير الخاضع لقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وقطاع الأعمال الخاص والتعاونى.

وتوضح بيانات خطة ٩٨/٩٩ أن التمويل الذاتى يبلغ ٤٩,٠ مليار جنيه تمثل ٧٤,٨٪ من إجمالى مصادر التمويل للاستخدامات الاستثمارية القومية.

٩ ـ بنود الاستثمار غير الموزع:

وتشمل هذه البنود الاستخدامات الاستثمارية المخصصة للإدارة المحلية للطرق الترابية وقيمتها ٢٠٠ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٩/٩٨. وذلك بالإضافة إلى استثمارات الموازنات الخاصة وهى موازنات البنك المركزى المصرى وبنك الاستثمار القومى. وقيمة استثماراتها ٦٥,٣ مليون جنيه.

١٠ ـ التنمية المكانية:

وتعنى الاستخدامات الاستثمارية المخصصة لمختلف المحافظات أو الأقاليم التخطيطية. وتكون الخطة هادفة بقدر ما تسعى إلى تحقيقه من تقليل للفجوة الحضارية بين المحافظات الريفية والمحافظات الحضرية وبين محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى من أجل تقليل أعباء السكان على المحافظات المزدحمة بالسكان وتحويل محافظات الطرد السكانى إلى محافظات جذب سكانى.

وتوضح خطة عام ٩٩/٩٨ أن الاستثمارات الموجهة إلى محافظات الصعيد تبلغ ١٩,٠ مليار جنيه تمثل ٣٠٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية مقابل ٢٨,٦٪ فى الخطة السابقة بمعدل نمو سنوى قدره ١٤,٩٪ وذلك من أجل تنفيذ المشروعات القومية العملاقة فى هذه المنطقة وتحقيق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية فى المناطق التى ظلت فترة طويلة تعانى من نقص الخدمات وسوء مستوى المعيشة.

ـ استكمال وإقامة مشروعات التنمية بسيناء حيث تستوعب محافظتى شمال وجنوب سيناء على استثمارات قدرها ٥,٣ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١٧,٥٪ عن عام ٩٨/٩٧ وتمثل وزن نسبى قدره ٨,٢٪ من جملة استثمارات الخطة.

وقد تركزت معظم الاستثمارات فى قطاع الصناعة وقطاع السياحة وقطاع الإسكان والمرافق.

ـ المحافظة على استقرار نسبة الاستثمارات المخصصة لمحافظة القاهرة عند مستوى ١١,٧٪ طوال الخطة الخمسية (٩٨/٩٧ ـ ٢٠٠١/٢٠٠٢) بمعدل زيادة ١٢,٥٪.

ـ تراجع نسبة الاستثمار المخصص لمحافظات الدلتا والإسكندرية إلى ٢٥٪ فى خطة عام ٩٩/٩٨ مقابل ٢٥,١٪ فى الخطة السابقة.

ـ تبلغ استثمارات محافظات القناة (بورسعيد ـ الإسماعيلية ـ السويس ـ الشرقية) حوالى

٩,٧ مليـار جنيه مقـابل ٨,٨ مليار جنيـه فى خطةالعام الـسابق وبمعدل زيادة سـنوى قدره حوالى ١٠,٢٪.

ويجدر ملاحظة أنه بالنظر إلى التـوزيع الجغرافى للاستثمارات على مـستوى المحافظات نجد أن القاهرة الكبرى تحصل على استـثمارات قدرها ١١,٥ مليار جنيه وتمثل ١٧,٥٪ من إجمالى الاستثمارات.

وفى حالة إضافة استـثمارات الإسكندرية إلى استثمارات القاهرة الكبـرى نجد أن القيمة تبلغ ١٧,٣ مليـار جنيـه تمثل ٢٦,٣٪ من إجمالـى الاستثمارات. ولا يخـفى ارتفاع هذه النسبة خاصـة وأن عدد السكان فى هذه المحافظات يقل عن ثلث إجمالى سكـان الجمهورية فضلاً عن تميز هذه المحافظات فى كافة الخدمات والمرافق العامة عن بقية محافظات الجمهورية الأمر الذى جعل هناك فجوة حضرية بينها وبين بقية المحافظات سواء فى الوجه القبلى أو فى الوجه البحرى.

وإذا نظرنا إلى توزيع اسـتثمـارات الحكومة والهـيئات الاقـتصادية فـقط على مسـتوى المحافظات نجد أن الـقاهرة الكبرى والإسكندرية تحصل على ٥,٦ مليـار جنيه تمثل ٣٣,٣٪ من إجمالى الاستثمارات الحكومية الكلية، أى أن ثلث استثمارات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإنتاجية تتجه إلى القـاهرة الكبرى والإسكندرية بينما بقية محافظات الجمهورية الأربعة وعشـرين تحصل على الثلثين فقط من تلك الاسـتثمارات (٢٤ محـافظة تحصل على ٦٦,٧٪ من الإجمالى بينما أربعة محافظات تحصل على ٣٣,٣٪ من الإجمالى)، ولا شك أن هذه الصورة يجب أن تتغير تدريجياً من أجل تحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

١١ ـ التنمية الريفية المتكاملة:

يقصـد بها تحقيق التـوازن الاجتماعى وحـسن استخدام الموارد الريفـية لتحقـيق العدالة الاجتماعـية بين المواطنين، وهو ما يعنى توجيه الاهتمام الواجب لـتنمية الريف والنهوض به من خلال حـسن تخصـيص واستخـدام الموارد المادية والبشـرية به والتصدى لـعوامل الطرد بالقرية المصرية وتطويرها بما يتـفق مع الاتجاهات الحديثة التى تتفق مع التطورات الاقـتصادية والاجتماعية للمجتمع والعـمل على الحد من تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وتحويل القرى إلى مناطـق جذب واستقرار سكانى بحـيث يساهم الريف بفعاليـة فى التنمية ويحظى بنصيب عادل من عائد هذه التنمية.

كما تتطلب التنمية الريفية المتكاملة تصنيع القرية بإدخال صناعات متطورة إلى الريف المصرى دون الإخلال باعتبارات المحافظة على البيئة، وإقامة صناعات متكاملة مغذية أو مرتبطة بالأنشطة القائمة فى المناطق الصناعية بالمحافظات مع الاهتمام بالتصنيع غير الزراعى خاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات المغذية والصناعات عالية التقنية والالكترونيات والبرمجيات بالإضافة إلى التصنيع الزراعى وإنتاج متطلبات الزراعة المتطورة وترشيد الرى.

ولتحقيق التنمية الريفية المتكاملة يلزم تطوير القرى المنتجة عن طريق الاهتمام بتطوير تكنولوجيا الإنتاج وأساليبه ومواصفاته وتسويقه وذلك بالاعتماد على الصناعات البيئية المشهورة فى كل منطقة ريفية. وذلك بالإضافة إلى إقامة مشروعات خدمات الإنتاج وفى مقدمتها توفير مدخلات ومستلزمات تصنيع القرى وقطع الغيار والصيانة والإصلاح والتعبئة والنقل والتخزين والتجميع والتوزيع وإدارة وصيانة مرافق الخدمات.

ولتحقيق التنمية الريفية المتكاملة يلزم تحديد دور كافة الأجهزة المهتمة بالتنمية المحلية وتنمية القرية وتنسيق جهودها وتعبئة طاقاتها على كافة مستويات العمل مركزياً وإقليمياً ومحلياً، ورفع القدرة الذاتية للقرية والمحليات من خلال آليات محددة للأهداف وتقنية الموارد والإمكانيات.

وفى إطار التنمية الريفية المتكاملة يتم وضع الريف على الخريطة السياحية ودعم المشاركة الشعبية للمواطنين بالمحافظات فى تمويل مشروعات التنمية ودعم مصادر التمويل الذاتى للتنمية الريفية وتشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية من أجل توفير مستلزمات الإنتاج لأصحاب المشروعات الاقتصادية ومرافق الخدمات وتوفير الدعم الفنى والتدريبى لهذه الجمعيات وإعداد العمالة المدربة التى تحتاج إليها المشروعات الاقتصادية الريفية بزيادة عدد مراكز التدريب بالمحافظات وتطويرها والتدريب على أنشطة ذات تكنولوجيا عالية مثل البرمجيات والألكترونيات.. إلخ. وذلك بالإضافة إلى تطوير الجودة لمنتجات المشروعات الاقتصادية الريفية وزيادة فرص تسويقها وزيادة أعداد مراكز الصيانة والخدمات الفنية وتنويع أنشطتها بحيث تصبح حضانات للمشروعات الاقتصادية الصغيرة والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية لاستخدام منتجات البحوث العلمية فى تطوير تكنولوجيا التصنيع فى الريف المصرى وتطويعها بما يتفق مع الظروف المحلية.

كما تشمل برامج التنمية الريفية المتكاملة الترويج التسويقى من خلال إنشاء سلسلة

معارض دائمة تحت اسم (أسواق القرية) لتسويق منتجات الريف المصرى فى مختلف المحافظات، والمشاركة فى المعارض الخارجية أيضاً من أجل تصدير منتجات الريف المتميزة عالمياً وذلك مع العمل على تيسير تمويل المشروعات الاقتصادية الريفية وتطوير نظم وإجراءات التعامل وتوفير القروض للأنشطة الاقتصادية بالريف عن طريق صندوق دعم الصناعات الريفية وصندوق التنمية المحلية.

وفى خطة عام ٩٩/٩٨ خصص لمشروعات التنمية الريفية المتكاملة استثمارات قدرها ٢٠٨,٢ مليون جنيه بتمويل محلى نسبته ٨٣,٧٪ بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون جنيه مخصصة للطرق الترابية بالمحافظات كما سبق القول.

وتوجه الاستثمارات إلى مياه الشرب والصرف الصحى ومشروعات النظافة والخدمات الصحية والثقافية والرياضية وخدمات الأمن والطرق والكبارى والترع والمصارف والإسكان ودعم مراكز تنظيم الأسرة والسكان والأمومة والطفولة.

١٢ ـ قطاع التنمية البشرية:

ويقصد بذلك قطاع الخدمات الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحة ومياه الشرب النقية والصرف الصحى والإسكان.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا القطاع يحصل على استثمارات قدرها ١٨,٣ مليار جنيه فى خطة عام ٩٩/٩٨ تمثل ٢٨٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية.

١٣ ـ الخدمات الإنتاجية:

يقصد بها قطاعات النقل والاتصالات وقناة السويس والتجارة والمال والتأمين والسياحة (المطاعم والفنادق).

وتوضح خطة عام ٩٩/٩٨ أن هذه القطاعات يستهدف أن تحقق إنتاجاً قدره ١١٧,٤ مليار جنيه بمعدل نحو ٦,٨٪ عن خطة العام السابق، وأن إنتاج قطاع النقل والمواصلات يستهدف أن يبلغ حوالى ٢٧ مليار جنيه يمثل ٢٣,٠٪ من إجمالى الإنتاج لهذه القطاعات بينما يحقق إنتاج قطاع التجارة ٦٤,٧ مليار جنيه تمثل ٥٥,١٪ من الإجمالى. أما قطاع المال فيحقق إنتاجاً قدره ١٢,٣ مليار جنيه ويمثل ١٠,٤٪ من الإجمالى.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه القطاعات تحصل على استثمارات قدرها ١٤,٨ مليار

جنيه فى نفس الخطة وتمثل ٢٢,٦٪ من إجمالى الاستثمارات الكلية.

١٤ ـ الخدمات الاجتماعية:

وتشمل قطاعات المرافق العامة والملكية العقارية والتأمينات الاجتماعية، والخدمات الحكومية والخدمات الشخصية والاجتماعية.

وتستهدف خطة عام ٩٨/٩٩ أن تحقق هذه القطاعات إنتاجاً قدره حوالى ٦٤ مليار جنيه تمثل ١٤,٣٪ من إجمالى الإنتاج المحلى.

وقد سبق أن ذكرنا أن هذه القطاعات تحصل على استثمارات قدرها ١٨,٣ مليار جنيه تمثل ٢٧,٩٪ من إجمالى الاستثمارات القومية.

١٥ ـ قوة العمل:

يقصد بها عدد الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه. وهم الأفراد من سن ١٥ سنة حتى سن الستين عاماً. وذلك وفقاً للقوانين المنظمة للتشغيل وذلك على الرغم من وجود بعض الأفراد الذين تزيد أعمارهم على الستين عاماً ويعملون بالفعل بموجب القانون مثل العمال أو السعاة العاملين فى الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والإدارة المحلية ومثل العاملين بموجب كادرات خاصة وخريجى الكليات والمعاهد الأزهرية النظام القديم. وذلك بالإضافة إلى من يعملون فى القطاع الخاص الذين تزيد سنهم عن ٦٠ سنة. فضلاً عن الأطفال الذين يعملون بالمخالفة للقانون.

وتوضح خطة عام ٩٨/٩٩ أن قوة العمل فى مصر تبلغ ١٧,٩ مليون عامل (من فئة العمر ١٥ ـ ٦٠ عاماً) وتبلغ ١٨,٣ مليون عامل بإضافة العاملين من الفئة (٦٠ ـ ٦٤سنة).

وتبلغ قوة العمل من الرجال ١٥,٥ مليون عامل ومن النساء ٢,٨ مليون نسمة يمثلون ١٥,٣٪ من إجمالى قوة العمل.

ويجدر الإشارة إلى أن قوة العمل تمثل ٢٩,٥٪ من عدد السكان، وهو ما يعنى ارتفاع عبء الإعالة الاقتصادى إلى ٢٣٨,٩٪.

كما يجدر ملاحظة أن حوالى ٦٠٪ من قوة العمل للذكور، ٧٨٪ من قوة العمل للإناث يكونون فى المدى العمرى (٢٠ ـ ٤٠سنة)، وهو ما يوضح أن معظم قوة العمل فى سن الشباب ومن ثم يجب العمل على رفع إنتاجيتهم وتنمية مهاراتهم عن طريق التدريب.

١٦ ـ معدل البطالة:

ويقصد به نسبة غير العاملين من بين قوة العمل الراغبة والقادرة على العمل إلى إجمالى قوة العمل. أى أن

حجم البطالة = قوة العمل - عدد المشتغلين فعلاً.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{حجم البطالة}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠ = \%$$

وتوضح الخطة أن عدد المتعطلين عن العمل = ١,٤ مليون عاطل يمثلون ٧,٩٪ مقابل ٨,٣٪ عام ٩٧/٩٨ وفقاً للجدول التالى:

جدول رقم (٤)

معدل البطالة

السنوات	قوة العمل	المشتغلين	البطالة	معدل البطالة ٪
٩٧/٩٨	١٧٨٢٧	١٦٣٤٤	١٤٨٣	٨,٣
٩٨/٩٩	١٨٣١٠	١٦٨٦٩	١٤٤١	٧,٩

وإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافى للبطالة نجد أن أعلى معدل للبطالة يوجد فى إقليم الدلتا، وإقليم غرب الدلتا، وإقليم جنوب الصعيد، وإقليم شمال الصعيد ثم إقليم سيناء والقناة حيث نجد أن معدل البطالة كما يلى:

الإقليم	إقليم الدلتا	غرب الدلتا	جنوب الصعيد	شمال الصعيد	سيناء والقناة	إقليم القاهرة
المعدل ٪	٩,٧	٩,٢	٨,٦	٦,٤	٦,١	٥,٤

١٧ ـ معدل نمو السكان:

يقصد به الفرق بين معدل المواليد، ومعدل الوفيات. ويحسب معدل المواليد على أساس

مولود لكل ألف، وكذلك معدل الوفيات وفاة لكل ألف من السكان. وبذلك يكون معدل النمو السكانى هو معدل الزيادة الطبيعية التى تتمثل فى زيادة معدل المواليد عن معدل الوفيات.

وتوضح خطة ٩٩/٩٨ أن معدل الزيادة الطبيعية يبلغ حوالى ٢٪ مقابل ٢,١٪ عام ٩٨/٩٧. وذلك على أساس أن معدل المواليد بلغ ٢٦,٦ فى الألف ومعدل الوفيات ٦,٧ فى الألف عام ٩٩/٩٨ وبذلك يكون معدل الزيادة ١٩,٩ فى الألف (٢٪ تقريباً).

ويجدر الإشارة إلى أن معدل الخصوبة (عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة فى سن الزواج والإنجاب) يبلغ ٣,٤ طفل لكل سيدة عام ٩٩/٩٨ مقابل ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٩٨/٩٧ ويلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة إلى إجمالى عدد السكان كلما ارتفع عبء الإعالة حيث تبلغ نسبة هذه الفئة ٣٦,٨٪ عام ٩٩/٩٨، كما أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات يمثلون ١٥,١٪ من إجمالى عدد السكان. وتمثل فئة كبار السن ٣,٨٧٪ من إجمالى عدد السكان.

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة الزيادة السكانية بين الإناث تبلغ ٢,٠١٪ بينما تبلغ هذه النسبة للذكور ١,٩٩٪ عام ١٩٩٩/٩٨.

١٨ ـ معدل التضخم:

يقصد بذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض فى القوة الشرائية للنقود ويمكن معرفة التضخم من مقارنة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التى يعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لكل من الريف والحضر وعلى مستوى الجمهورية.

كما يمكن حساب معدل التضخم عن طريق المعروض النقدى ومعدل دوران النقود والناتج المحلى الإجمالى، وهى طريقة أفضل من الطريقة السابقة لأن الأرقام القياسية للأسعار لا تحتوى على جميع السلع والخدمات المتداولة حيث تظل بعض السلع والخدمات بعيدة عن التسجيل فى هذه الأرقام القياسية بالإضافة إلى بناء الأرقام لبعض السلع على أساس أسعار رسمية أو حكومية وليس على أساس الأرقام الفعلية للأسعار، فضلاً عن ظروف سنة الأساس التى يكون لها تأثير متحيز على أرقام التضخم المعلنة.

وتوضح بيانات الخطة أن معدل التضخم يبلغ نحو ٣,٦٪ عام ٩٩/٩٨ وذلك مقابل ٤,٠٪ عام ٩٨/٩٧ أى أن هناك تحسناً ملحوظاً فى المعدل المحسوب باستخدام الأرقام

القياسية للأسعار بعكس استخدام طريقة المعروض النقدى مثلاً.

١٩ ـ تحويلات العاملين فى الخارج:

وهى المبالغ النقدية التى يقوم المصريون العاملون فى الخارج بتحويلها إلى مصر من خلال البنوك الموجودة فى مصر بالعملات الحرة وبذلك فإنها تعتبر أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبى.

وتشير الخطة إلى أن عدد المصريين المهاجرين للعمل فى الخارج (هجرة مؤقتة) يصل إلى ٢,٣ مليون عام ٩٨/٩٩ مقابل ٢,٢ مليون عامل عام ٩٧/٩٨.

وتبلغ تحويلات هؤلاء العاملين حوالى ٢١٦٠,٧ مليون جنيه.

٢٠ ـ التحويلات الحكومية:

تعنى المبالغ التى تدفعها خزانة الدولة لدعم السلع الأساسية ودعم الخدمات والمرافق العامة وتشمل التحويلات الحكومية كذلك قيمة الأقساط والفوائد التى تدفع سداداً للقروض التى سبق الحصول عليها وجاء موعد استحقاقها سواء مرة واحدة أو فى صورة أقساط سنوية.

٢١ ـ عمليات السوق المفتوحة:

وهى عمليات يقوم بها البنك المركزى لتحقيق استقرار العلاقة ين المعروض النقدى والمعروض السلعى والخدمى وعلاج الأزمات إن وجدت. ففى حالة وجود تضخم فى الاقتصاد القومى يقوم البنك المركزى المصرى ببيع ما لديه من أوراق مالية إلى البنوك والتى تبيعها بدورها إلى الأفراد والمشروعات. وبذلك نجد أن عملية البيع يترتب عليها سحب قوة شرائية من الأسواق ومن ثم تعود الأسعار إلى الانكماش كما كانت من قبل.

ويحدث العكس فى حالة وجود أزمة بطالة أو كساد حيث يقوم البنك المركزى بشراء الأوراق المالية ودفع ثمن الشراء ومن ثم تزيد النقود الموجودة لدى الأفراد والبنوك ومن ثم علاج مشكلة انخفاض الطلب.

٢٢ ـ المدخرات الحقيقية:

وتعنى ما يتبقى من الدخل القومى بعد استبعاد الاستهلاك مع إضافة الفائض التجارى

إن وجد. وذلك بعد استبعاد معدل التضخم أى أن:

الادخار الحقيقى = الادخار الاسمى (بالأسعار الجارية) - معدل التضخم

ويعنى ذلك أنه ليست العبرة بارتفاع المعدل الاسمى أو الجارى للادخار المحلى كما تعلن عنه الخطة العامة ولكن الأهم من ذلك هو معدل الادخار الحقيقى بعد أن يستبعد معدل التضخم من معدل الادخار بالأسعار الجارية.

وإذا كانت خطة ٩٨/٩٩ قد ذكرت أن معدل الادخار المحلى يستهدف ارتفاعه إلى ١٧,١٪ فإنه باستبعاد معدل التضخم وقدره ٣,٦٪ فإن المعدل الحقيقى يصبح ١٣,٥٪ وهو ما يعتبر منخفضاً كثيراً عن المعدلات السائدة فى الدول الصناعية الجديدة النامية والتى تتراوح بين ٢٥٪ - ٣٠٪. كما أنه يعتبر منخفضاً عن معدل الاستثمار المعلن فى الخطة وقدره ٢٢,٣٪ عام ٩٨/٩٩.

٢٣ ـ الدين العام المحلى:

ويقصد به الدين المستحق على خزانة الدولة للبنوك المحلية والأفراد سواء فى صورة قروض أو أذون خزانة أو سندات خزانة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. وذلك من أجل تمويل عجز الموازنة العامة.

ويجدر الإشارة إلى أن حجم الدين العام الداخلى أو المحلى بلغ ١٥٣,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٨ يعادل ٤٥ مليار دولار، وهو رقم لا يخفى ارتفاع أعباءه على الاقتصاد القومى وعلى الموازنة العامة للدولة.

٢٤ ـ خدمة الدين العام المحلى:

وتعنى ما تدفعه خزانة الدولة من أقساط وفوائد سنوياً مقابل ما حصلت عليه من ديون محلية.

وتبلغ قيمة فوائد الدين العام المحلى ١٢,٧ مليار جنيه تعادل حوالى ٣,٨ مليار دولار.

٢٥ ـ الدين العام الخارجى:

وهو الديون الأجنبية التى تحصل عليها مصر من كافة المصادر الخارجية الرسمية (المؤسسات الدولية) والخاصة (بنوك ومؤسسات خاصة أجنبية).

وقد بلغت قيمة الدين العام الخارجى ٢٨,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ منها ٢١,٦ مليار دولار ديون رسمية.

٢٦ ـ خدمة الدين العام الخارجى:

وهى عبارة عن قيمة أقساط وفوائد الديون الخارجية.

ويلاحظ أن خدمة الدين العام الخارجى تمثل ٨,٨٪ من الصادرات السلعية والخدمية عام ٩٨ مقابل ١٢,٤٪ عام ١٩٩٦، وهى نسب مقبولة دولياً.

٢٧ ـ ميزان المدفوعات:

وهو عبارة عن ميزان حسابى تسجل فيه قيمة كافة المتحصلات والمدفوعات الناشئة عن معاملات مع العالم الخارجى خلال سنة.

ويشمل هذا الميزان عدة موازين هى الميزان التجارى السلعى وميزان الخدمات ثم ميزان المعاملات الرأسمالية.

٢٨ ـ الميزان التجارى / العجز التجارى:

وهو عبارة عن سجل حسابى تقيد فيه المعاملات الصادرة والواردة المرتبطة بالسلع فقط أى أنه لا يشمل الخدمات أو رؤوس الأموال. أى أن:

العجز التجارى = الواردات السلعية - الصادرات السلعية

وقد حقق الميزان التجارى عجزاً قدره ٣٧,٤ مليار جنيه خلال الفترة (يناير / أكتوبر ١٩٩٨) مقابل ٢٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٧.

ويرجع ذلك إلى الانخفاض فى الأسعار العالمية للبترول وإلى ما تعرضت له الصادرات المصرية من ممارسات مضادة ودعاوى إغراق فى أسواق أوربا وأمريكا.

٢٩ ـ ميزان رأس المال:

وهو عبارة عن سجل حسابى تقيد فيه حركة رؤوس الأموال الصادرة والواردة مع مختلف دول العالم. وبذلك نجد أن هذا الميزان تسجل فيه قيمة القروض الواردة من الخارج وقيمة المنح الخارجية والإعانات والتبرعات أو المساعدات الخارجية وعوائد أية استثمارات

خارجية. كما تقيد فيه قيمة الأقساط والفوائد التى يتم سدادها إلى الدول والمؤسسات الخارجية، وأية معونات أو منح أو مساعدات تقدمها الدولة إلى الدول الأجنبية.

٣٠ ـ ميزان المعاملات الجارية:

وهو عبارة عن ميزان حسابى تسجل فيه المتحصلات والمدفوعات عن كل من السلع والخدمات أى أن:

ميزان المعاملات الجارية = الميزان التجارى + ميزان الخدمات

وتوضح خطة عام ٩٨/ ٩٩ أن الصادرات السلعية والخدمية يستهدف ارتفاعها إلى ٥١,٧ مليار جنيه أى بنسبة ٨,٤٪ عن خطة العام السابق.

أما الواردات من السلع والخدمات فإن الخطة تستهدف أن تكون ٦٦,٦ مليار جنيه عام ٩٨/ ٩٩، أى أن العجز فى ميزان المعاملات الجارية يكون ١٤,٩ مليار جنيه مقابل ١٦,٨ مليار جنيه فى خطة العام السابق.

وتشير الدلائل إلى أن العجز الجارى فى المعاملات مع العالم الخارجى ارتفعت كثيراً عن ما كان مستهدفاً فى خطة ٩٨/ ٩٩ وذلك نتيجة التوسع فى الاستيراد مما أدى إلى حدوث أزمة عملات أجنبية عدة مرات خلال ذلك العام بالإضافة إلى استمرار تراجع متحصلات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج وانخفاض الصادرات السلعية. ويكفى أن نعلم أنه خلال شهر مارس ٩٨ ارتفع العجز الجارى إلى حوالى ١,٢ مليار دولار يمثل ١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان يحقق فائضاً خلال أعوام (٩٠ ـ ٩٤).

٣١ ـ صافى الضرائب غير المباشرة:

ويقصد به صافى الضرائب المدفوعة والمتحصلة على المعاملات أو التداول أو البيع والشراء مثل ضريبة المبيعات والرسوم المختلفة على الواردات وعلى الإنتاج والاستهلاك وهى تضاف إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج حتى نحصل على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.

وتوضح خطة ٩٨/ ٩٩ أن قيمة صافى الضرائب غير المباشرة يستهدف أن تكون ١٨,١ مليار جنيه مقابل ١٧,٥ مليار جنيه متوقع ٩٧/ ٩٨.

٣٢ ـ التغير فى المخزون:

وهو الفرق بين قيمة المخزون أول السنة وقيمته فى نهايتها نتيجة تغيرات الأسعار فى السوق. وهى تضاف إلى قيمة الاستثمار الثابت للحصول على قيمة جملة التكوين الرأسمالى وتوضح خطة عام ٩٩/٩٨ أن قيمة التغير فى المخزون تبلغ ٢,٢ مليار جنيه مقابل ٢,٦ مليار جنيه متوقع فى عام ٩٨/٩٧.

المبادئ التى يجب مراعاتها عند مناقشة الخطة العامة

يجب على عضو البرلمان عند التصدى لمناقشة الخطة اتباع ما يلى:

أولاً: فهم المدلول الحقيقى للأرقام والمعدلات المذكورة فى الخطة والتفرقة بين الأرقام بالأسعار الجارية (سعر السوق) والأرقام بالأسعار الثابتة أو الحقيقية وهو ما يتطلب معرفة معدل زيادة الأسعار سنوياً لاستبعاد تأثيرها من الأرقام المعلنة والتوصل إلى الأرقام الحقيقية الدالة على حقيقة الوضع الاقتصادى، وهو ما يحتاج إلى التدقيق فى الأرقام وإعادة حسابها بطريقة مختلفة عن طريقة الحساب المستخدمة فى الأرقام المعلنة مثال ذلك: استخدام أكثر من طريقة لحساب معدل التضخم أو لحساب معدل البطالة أو غيرها.

ثانياً: الاهتمام بالمقارنات السنوية والتأكد من تناسب سنوات المقارنة مع بعضها البعض فلا يجوز مثلاً مقارنة أرقام سنة مالية مثل ٩٨/٩٩ بأرقام سنة ميلادية مثل ١٩٩٨، أو ١٩٩٩ أو غيرها.

كما يجب البحث وراء أسباب التغير السنوى لمعرفة السبب الحقيقى لما تحقق من إيجابيات أو سلبيات فقد يكون السبب فى الزيادة مثلاً اختلاف مكونات حساب الرقم الجديد عن مكونات حساب الرقم السابق ومن ثم تصبح المقارنة غير موضوعية أو مضللة، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها فى التقييم الاقتصادى الموضوعى.

ثالثاً: التفرقة بين المصادر أو الموارد الذاتية والموارد التكميلية أو التى تستخدم لمواجهة العجز مثل القروض الخارجية التى تقيد فى الجانب الدائن من الحسابات القومية بينما هى فى الواقع التزامات على الدولة سوف يتم سدادها فى المستقبل وتتحمل الدولة أعباء خدمتها. وينطبق ما سبق على التحويلات الخارجية من المنح والمساعدات التى تؤدى إلى ظهور فائض فى الحسابات القومية للخطة بينما أنه إذا ما تم استبعادها يتحول الفائض إلى عجز صافى.

رابعاً: الاهتمام بالتوزيع الجغرافى لاستثمارات الخطة العامة بحيث يتأكد عضو البرلمان أن الخطة سوف تؤدى إلى تقليل الفجوة بين المناطق والأقاليم المحلية وبعضها البعض وليست موجهة إلى تدعيم الفجوة بين المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية أو بين محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى. أى التأكد من أن الخطة تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

خامساً: معرفة التوزيع الاقتصادى للإنتاج والناتج المحلى الإجمالى على مختلف

قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والتأكد من زيادة نسبة الناتج من القطاعات السلعية عن الناتج من بقية القطاعات الاقتصادية نظراً لما يرتبط بالقطاعات السلعية من قدرة على توفير المعروض السلعى والتقليل من الواردات الأجنبية واستيعاب قدر كبير من العمالة ومن ثم المساهمة فى علاج مشكلة البطالة فضلاً عن إمكانية التصدير إلى الخارج وبالتالى دعم ميزان المدفوعات.

سادساً: التأكد من حرص الخطة على البعد الاجتماعى من خلال فحص الأرقام الخاصة بالأجور والمعاشات واستثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية. ودراسة أهم السياسات التى تستهدف الخطة اتباعها فى مجالات السياسات المالية خاصة الانفاق على الدعم السلعى والخدمى وإعانات الهيئات العامة الخدمية وسياسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى علاج مشكلة البطالة وحجم فرص العمل الدائمة والمؤقتة التى يوفرها كل عام.

سابعاً: معرفة أهم التطورات العالمية خاصة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وحركة الأسعار العالمية للسلع الهامة مثل البترول والقمح وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المواد الأولية والوسيطة والأزمات العالمية وأسعار الأوراق المالية فى بورصات العالم النشطة. وذلك بالإضافة إلى معرفة أهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية والتفكير فى كيفية انعكاس كافة هذه المتغيرات على أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تأثير العلاقات السياسية مع الدول المجاورة والدول الكبرى فى العالم .وتوقع تأثيرها على الاقتصاد المصرى من حيث الإنتاج والصادرات والواردات. . إلخ.

ثامناً: التأكد من وجود تنسيق بين السياسات التى تعلنها الخطة لتنفيذ أهدافها المحددة بحيث لا تؤدى سياسة إلى إلغاء أثر سياسة أخرى وبحيث تعاون كافة السياسات بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف الخطة.

كما يجب التأكد من أن سياسات الخطة تتصف بالمرونة لاستيعاب أية ظروف طارئة خلال السنة موضوع التخطيط دون الانحراف عن الأهداف المحددة.

ويجدر الإشارة إلى أن الخطة المصرية لا تعتمد على أسلوب التصورات أو السيناريوهات لمعرفة الأحداث المتوقع حدوثها فى المستقبل والبدائل التى يمكن اللجوء إليها لتحقيق أهداف الخطة فى هذه الحالة مثلما يحدث فى التخطيط للدول المتقدمة، وهو ما نوصى به سلطات التخطيط والحكومة عند إعداد الخطط القادمة.

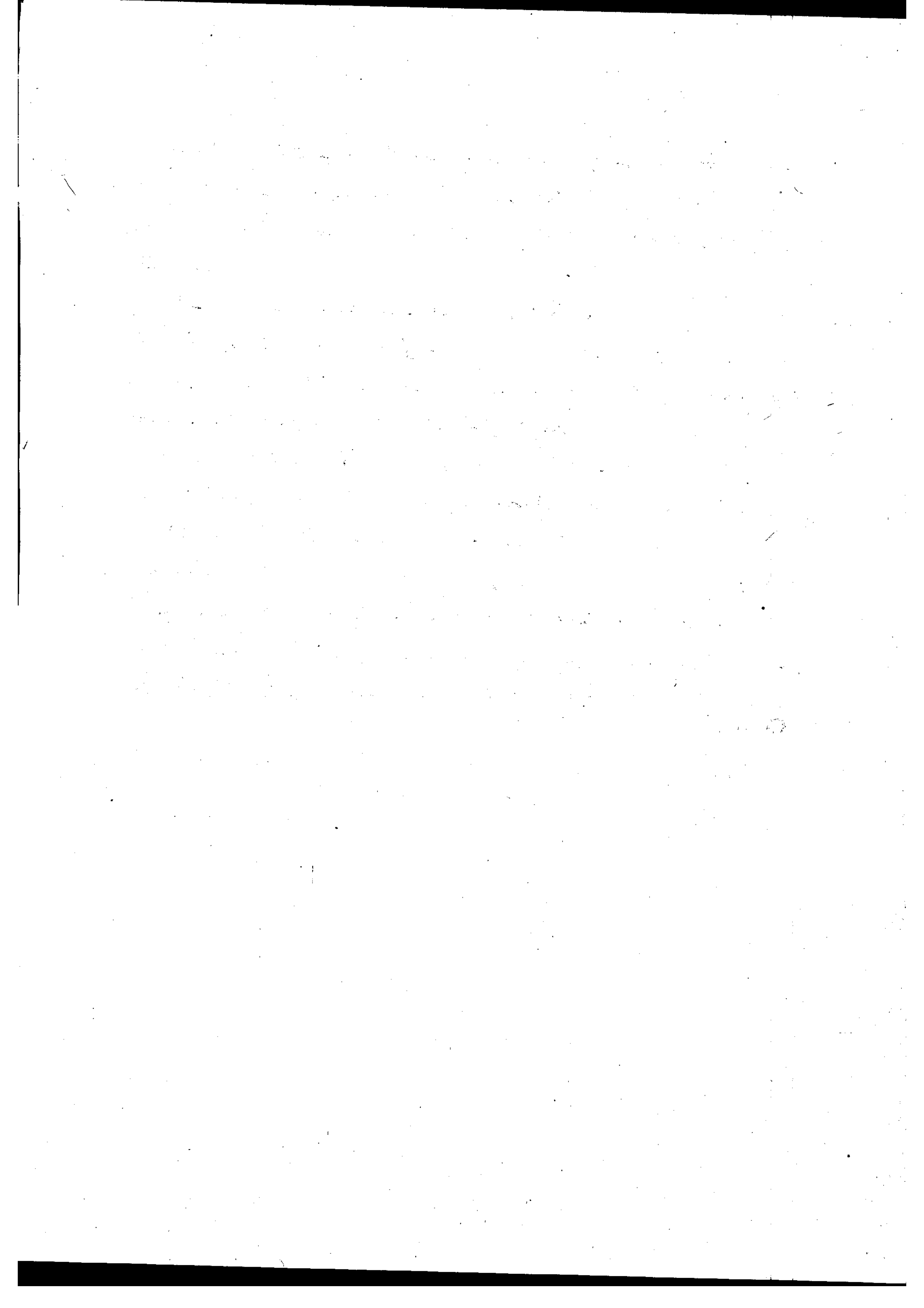
تاسعاً: معرفة النسب والمعدلات المناظرة للمعدلات المعلن عنها فى الخطة العامة فى الدول النامية الصناعية الجديدة، وفى الدول المتقدمة وذلك من أجل معرفة الفجوة بين ما نخطط له فى مصر وما تحققه هذه الدول بالفعل من معدلات مرتفعة يتعين العمل على الاقتراب منها.

عاشراً: التأكد من تناسب بعض المعدلات فى الخطة مع بعضها البعض مثال ذلك تناسب معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مع معدل النمو السكانى، وتناسب معدل الادخار المحلى مع معدل الاستثمار المحلى وتناسب معدل زيادة الدين الخارجى مع معدل زيادة حصيلة الصادرات السلعية، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى نفس الوقت.

حادى عشر: التأكد من وجود تنسيق بين الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة بحيث لا يدرج مشروع فى الخطة إلا إذا كانت هناك اعتمادات كافية لتنفيذ المشروع أو المكون المحلى له فى حالة المشروعات التى تعتمد على الاستعانة بالقروض والمنح الأجنبية فى التنفيذ أو التمويل الجزئى أو الكلى.

كما يجب التأكد من أن الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة للدولة كافية لتحقيق الأهداف الاجتماعية التى تحرص الخطة على تحقيقها وكذلك الاعتمادات اللازمة لرفع مستوى التنمية البشرية فى المدن والمجتمعات الجديدة وفى بقية المحافظات.

١



الفصل الثانى
كيفية قراءة الموازنة العامة للدولة

تمهيد:

لبيان كيفية قراءة النائب عضو البرلمان للموازنة العامة للدولة يلزم معرفته لماهية الموازنة العامة والفرق بينها وبين الخطة العامة ثم كيفية إعدادها وأهم القواعد التى يجب مراعاتها عند إعداد الموازنة العامة.

كما يجب على عضو البرلمان معرفة معنى العديد من المصطلحات التى تحتوى عليها الموازنة العامة للدولة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند مناقشة النائب للموازنة العامة. ونوضح كل ما سبق فى الصفحات التالية:

أولاً: تعريف الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة البرنامج المالى للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة. وذلك كما جاء فى قانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون (١١) لسنة ١٩٧٩ بشأن الموازنة العامة للدولة.

ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها **عبارة عن بيان تقديرى تفصيلى معتمد يحتوى على الإيرادات العامة التى يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التى يلزم إنفاقها فى سنة مالية قادمة.**

ثانياً: قواعد إعداد الموازنة العامة:

تتمثل هذه القواعد فى قاعدة السنوية، وقاعدة الوحدة، وقاعدة العمومية، وقاعدة عدم التخصيص. ونوضح كافة هذه القواعد فيما يلى:

أ ـ قاعدة السنوية:

ويقصد بذلك أن تكون الفترة الزمنية التى تعد الموازنة عنها سنة مالية (١٢ شهراً) سواء

بدأت فى أول السنة الميلادية أو فى أى شهر آخر من شـهور السنة. ومن ثم فليس مقبولاً أن تزيد الموازنة العـامة أو تقل عن سنة كـاملة إلا فى حالة تغـيير مـوعد بدء السنة المـالية عن موعدها المعتاد لأسباب تقدرها السلطات المالية والاقتصادية للدولة.

وفى مصر تبدء السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى يونيه من كل عام.

ب ـ قاعدة الوحدة:

وتعنى هذه القاعدة أن يتم تسجـيل جميع الإيرادات العامة، وجميع المصـروفات العامة فى موازنة واحدة وليس فى موازنات مـتعددة بحيث يسهل التعرف على حقـيقة المركز المالى للدولة وحجم العجز أو الفائض فى الموازنة العامة وكيفية مواجهته.

ج ـ قاعدة العمومية:

والمقصود بهذه القـاعدة أن يتم تسجيل إجمالى الإيرادات وإجمالى النفـقات العامة لكل جهـة دون عمل مقاصـة فيما بين الجـهات المختلفـة. أو عدم خصم أى مصـروفات من أية إيرادات يتم تحصيلها ويتكلف التحصيل بعض المصروفات.

وتساعد هذه القاعـدة على تحقيق رقابة فعالة على الإيرادات العامة والنفـقات العامة مع سهولة متابعة كل منهما.

ء ـ قاعدة عدم التخصيص:

وبناء على هذه القاعـدة يلزم عدم تخصـيص إيرادات معينة لمقـابلة مصروفات مـحددة بذاتها ولكن تستخدم كافة الإيرادات لتغطية كافة النفقات العامة.

وهناك بعض الحالات التى يحـدث فيهـا خروج على هذه القاعـدة من خلال الصناديق الخاصة.

ويجدر الإشارة إلى أن قرار وزير المالية رقم ٣٢٣ لسنـة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشـأن الموازنة العامة للدولة ينص صراحة عـلى أن تتضمن الموازنة العامـة للدولة كافـة الإيرادات وكافـة النفقـات، وأن يتم تقدير الإيرادات دون استـنزال أى نفقات منهـا، وأنه لا يجوز تخصيص مورد مـعين لمواجهة استخدام مـحدد إلا فى الأحوال الجائزة قانوناً، أو فى الأحوال الضرورية التى يصدر بـها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المالية.

وبذلك نجد أن هذا القرار يعـتبر تطبيـقاً صريحاً لكل من قاعـدة العمومية وقـاعدة عدم التخصيص فى نفس الوقت.

ثالثاً: تبويب وتقسيم الموازنة العامة:

تنقسم الموازنة العامة إلى عدة تقسيمات هى:

- تقسيمها إلى موازنات فرعية.
- تقسيمها إلى موازنات جارية ورأسمالية.
- تقسيم الموازنات الفرعية إلى قطاعات.

ونوضح هذه التقسيمات كما يلى:

أ- تقسيم الموازنة العامة إلى موازنات فرعية:

تنقسم الموازنة العامة للدولة إلى ثلاث موازنات فرعية بالإضافة إلى موازنات الصناديق الخاصة بالتمويل. والموازنات الفرعية هى:

- موازنة الجهاز الإدارى.
- موازنة الهيئات الخدمية.
- موازنة وحدات الإدارة المحلية.

ويقصد بالجهاز الإدارى الوحدات الإدارية التى تزاول أنشطة بطبيعتها لا تحقق أرباح ولا يمكن تركها للأفراد مثل الدفاع والأمن العام والعدالة أو القضاء والدواوين الحكومية التى تقوم بوظائف التخطيط والتنسيق والرقابة والتقييم للأنشطة الخدمية التى يضطلع بها أفراد المجتمع. وكذلك الأنشطة السياسية والمتمثلة فى المجالس النيابية والعلاقات الخارجية والشئون الاجتماعية.

ويقصد بوحدات الإدارة المحلية دواوين عموم المحافظات وموازنة المحليات ومجموع موازنات المديريات المختلفة الموجودة فى كل محافظة حيث يوجد ١٢ مديرية فى كل محافظة لكل منها موازنة خاصة تنضم إلى موازنة الإدارة المحلية.

ويجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة للدولة لا تشتمل على موازنات الهيئات الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى. وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة على الفائض الذى يؤول إلى خزانة الدولة أو ما يتقرر بهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

ويعتبر من المنشآت الاقتصادية كافة المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية والمالية وخدمات النقل والصيانة والمنشآت التى تقدم خدمات اجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها. وكذلك المنشآت التى تتولى إنشاء وتشغيل وصيانة خدمات البنية الأساسية كالكهرباء والغاز

والمياه والصرف الصحى والطرق والكبارى وغيرها. وذلك على الرغم من تمويل هذه الخدمات من الموازنة العامة وتقديمها مجاناً للمواطنين أو مقابل رسوم زهيدة.

ب ـ تقسيم الموازنات الفرعية إلى قطاعات:

حيث يتم تقسيم الموازنات الثلاث السابق ذكرها إلى قطاعات مختلفة عددها ١٦ قطاع (كلها أو بعضها بحسب الأحوال).

والقطاعات الاقتصادية المقصودة هى قطاعات الزراعة والرى والصناعة والبترول والكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والتموين والتجارة والمال والاقتصاد والإسكان والتشييد والخدمات الصحية والاجتماعية والدينية والتعليم والبحوث والشباب والثقافة والإعلام والسياحة والطيران والدفاع والأمن والعدالة والخدمات الرئاسية والأقسام العامة (الجهاز الإدارى فقط)، ثم الدواوين العامة لوحدات الإدارة المحلية (موازنة المحليات فقط).

وعادةما يتم تقسيم القطاعات إلى أقسام والتى تقسم بدورها إلى فروع مثال ذلك:

١ ـ قطاع الزراعة:

قسم ١٠١ وزارة الزراعة

قسم ١٠٢ وزارة استصلاح الأراضى

فرع ـ مركز بحوث الصحراء

قسم ١٠٣ وزارة الأشغال والموارد المائية

فرع (١) الديوان العام

فرع (٢) مصلحة الرى

فرع (٣) مصلحة الميكانيكا

وهكذا بالنسبة لبقية الوزارات الأخرى التى تقسم موازناتها إلى أقسام وفروع.

التقسيم النوعى للموازنة العامة:

تقسم الموازنة العامة إلى موازنتين مرتبطتين ببعضهما هما:

١ ـ الموازنة الجارية:

ويقصد بها الموازنة الخاصة بالنشاط الجارى لموازنات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الخدمية والإدارة المحلية.

٢ ـ الموازنة الرأسمالية:

وهى الموازنة التى تشتمل على الإيرادات والنفقات العامة ذات الطبيعة الرأسمالية حيث تضم فى جانب النفقات العامة الاستثمارات العامة والتحويلات الرأسمالية. أما جانب الإيرادات الرأسمالية فيشمل القروض والتسهيلات الائتمانية والإيرادات الرأسمالية المتنوعة.

تبويب الموازنة العامة:

يتم تقسيم الموازنة العامة إلى أبواب لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة كما يلى:

أ ـ تقسيم النفقات العامة إلى أبواب:

الباب الأول: الأجور.

الباب الثانى: النفقات الجارية والتحويلات الجارية.

الباب الثالث: الاستخدامات الاستثمارية.

الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية.

ب ـ تقسيم الإيرادات العامة إلى أبواب:

الباب الأول: الإيرادات السيادية.

الباب الثانى: الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية.

الباب الثالث: الإيرادات الرأسمالية المتنوعة.

الباب الرابع: القروض والتسهيلات الائتمانية.

مما سبق نلاحظ أن الباب الأول والثانى فى كل من الإيرادات والنفقات العامة يمثل الموازنة الجارية بينما يمثل الباب الثالث والرابع معاً الموازنة الرأسمالية.

تقسيم الأبواب إلى مجموعات وبنود:

يتم تقسيم أبواب الإيرادات العامة والنفقات العامة فى الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية إلى مجموعات مختلفة، ثم تقسم كل مجموعة إلى بنود ثم تقسم البنود بدورها إلى أنواع.

مثال ذلك:

تقسم الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية إلى المجموعات التالية:

ـ مجموعة (١) إيرادات الخدمات.

- مجموعة (٢) إيرادت ورسوم متنوعة.
- مجموعة (٣) إيرادات النشاط الجارى.
- مجموعة (٤) إعانات.
- مجموعة (٥) إيرادت أوراق مالية.
- مجموعة (٦) إيرادات تحويلية جارية.
- مجموعة (٧) إيرادات محلية.
- مجموعة (٨) نصيب الحكومة فى فائض وأرباح الهيئات الاقتصادية والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام غير الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ٩١.

مثال آخر: يقسم باب (٣) الخاص بالإيرادات الرأسمالية المتنوعة إلى المجموعات التالية:

مجموعة (١) التمويل الذاتى.

مجموعة (٢) الإيرادات التحويلية الرأسمالية.

كما يقسم الباب الرابع الخاص بالقروض والتسهيلات الائتمانية إلى المجموعات التالية:

مجموعة (١) قروض محلية.

مجموعة (٢) قروض خارجية.

رابعاً: إصدار قانون الموازنة العامة للدولة:

يوجب الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ أن يتم عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها.

كما يقضى قانون الموازنة العامة بأن يحيل رئيس الجمهورية مشروع الموازنة العامة إلى مجلس الشعب فى الميعاد المحدد فى الدستور. وفى ضوء ذلك وبعد إطلاع رئيس الجمهورية على مشروع الموازنة العامة يتم إحالتها إلى مجلس الشعب لمناقشتها باباً باباً وبنداً بنداً. وذلك من خلال اللجان الفرعية المشكلة لكل قطاع من القطاعات المختلفة. حيث يعتبر رئيس كل لجنة من هذه اللجان عضواً فى لجنة الخطة والموازنة أثناء مناقشة مشروع الموازنة العامة وحتى ينتهى المجلس من مناقشتها. ويبلغ عدد هذه اللجان ١٨ لجنة تشترك كل لجنة فيما يخصها باستثناء لجنة الشئون العربية حيث لا يوجد ما يدخل فى نطاق عملها لمناقشته.

ويتم إرسال ملاحظات وتوصيات كل لجنة إلى كل من لجنة الخطة والموازنة بالمجلس

وإلى قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية للرد عليها.

وتقوم لجنة الخطة والموازنة بإعـداد تقرير شامل يرفع مع مشروع الموازنة العـامة للعرض على المجلس لمناقشة مشروع الموازنة العامة وإقراره. ويتولى وزير المالية كممثل للحكومة الرد على ملاحظات وآراء الأعضاء.

ووفقاً لأحكام الدستور المصرى لا يجوز لمجلـس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة العامة للدولة إلا بموافقة الحكومة ويتم التصويت على مشروع الموازنة العامة باباً باباً.

وبعد موافقة المجلس يتم إصدار قانون باعتماد الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية.

وفى حالة عدم صـدور القانون قبل ذلك يجرى العمل بالموازنة القديمة إلـى حين اعتماد الموازنة الجديدة وإصدار القانون الخاص بها.

خامساً: أهم المصطلحات المستخدمة فى الموازنة العامة:

بالنظر إلى جـداول الموازنات الفرعـية والنوعيـة نلاحظ وجود بعض المصـطلحات ذات الدلالة الخاصة أهمها ما يلى:

- الربط المالى للموازنة العامة.
- الاستخدامات الرأسمالية.
- الاستخدامات الجارية.
- المستلزمات السلعية والخدمية.
- التحويلات الجارية.
- التحويلات الرأسمالية.
- الإيرادات السيادية.
- الإيرادات الجارية.
- الإيرادات الرأسمالية.
- التمويل الذاتى.
- إلتزامات الدين العام المحلى.
- إلتزامات الدين العام الخارجى.
- تمويل عجز تحويلات الهيئات الاقتصادية.
- تمويل عجز جارى الهيئات الاقتصادية.

- العجز الكلى للموازنة العامة.
- العجز الصافى للموازنة العامة.
- الأوعية الادخارية.
- فائض البنك المركزى.
- الحتميات.
- المتاح من بنك الاستثمار القومى.

ونوضح ما سبق فيما يلى:

١ ـ الربط المالى للموازنة العامة:

ويقصد بذلك إجمالى الاعتمادات المدرجة فى الموازنة العامة للدولة فى كل جانب من الموازنة (الإيرادات العامة والنفقات العامة).

وقد بلغت إجمالى قيمة اعتمادات الموازنة العامة فى مشروع موازنة عام ٩٩/ ٢٠٠٠ حوالى ٩٩,٤ مليار جنيه مقابل ٩١,٥ مليار جنيه فى موازنة عام ٩٨/ ٩٩ بزيادة نسبتها ٧,٩٪.

ويجدر ملاحظة أنه رغم ارتفاع إجمالى ربط الموازنة عن موازنة العام الماضى إلا أن نسبة الزيادة فى الاعتمادات تقل عن مثيلتها فى موازنة العام الماضى حيث كانت النسبة ٩,٦٪.

٢ ـ الاستخدامات الجارية:

ويقصد بها النفقات المتكررة وغير الاستثمارية أو اللازمة لأداء النشاط أو الأعمال الجارية والمتكررة فى الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية والإدارة المحلية. وتشمل هذه الاستخدامات ما يلى:

- الأجور.
- الدعم.
- فوائد ومصروفات الدين العام المحلى.
- فوائد ومصروفات الدين العام الخارجى.
- أعباء المعاشات.
- المستلزمات السلعية والخدمية.
- النفقات الجارية المتنوعة.

وتبلغ قيمة الأجور فى مشروع موازنة ٩٩/ ٢٠٠٠ حوالى ٢٥,٣ مليار جنيه تمثل

حوالى ٢٥٪ من إجمالى اعتمادات الموازنة العامة.

كما تبلغ اعتمادات الدعم السلعى حوالى ٥,٤ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ٩,١ مليار جنيه للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين الصحى.

٣ ـ الاستخدامات الرأسمالية:

وهى عبارة عن قيمة الاستثمارات العامة المدرجة فى الموازنة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإحلال والتجديد والمشروعات الأخرى العامة بالإضافة إلى قيمة التحويلات الرأسمالية التى سوف نوضحها فيما بعد.

وقد تضمنت الموازنة الجديدة اعتمادات قدرها ١١,٩ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية لمياه الشرب والصرف الصحى والطرق وإنشاء المدارس والوحدات الصحية فضلاً عن المشروعات القومية العملاقة.

٤ ـ المستلزمات السلعية والخدمية:

والمقصود بها النفقات التى يحتاج إليها الجهاز الإدارى والهيئات العامة الخدمية والإدارة المحلية لشراء السلع والمواد الكتابية والمطبوعات ونفقات الصيانة الجارية والبنزين أو الوقود والكهرباء والاتصالات والبريد.. إلخ.

٥ ـ التحويلات الجارية:

ويقصد بها النفقات التى تخصص لأعباء الدعم والمعاشات والإعانات وفوائد ومصروفات الدين العام المحلى وفوائد ومصروفات الدين العام الخارجى الذى تديره وزارة المالية وليس كافة الديون الخارجية الموجودة فى ميزان المدفوعات والتى تشمل الديون الخاصة وديون الهيئات والشركات العامة والخاصة ولا تتحمل الموازنة العامة أعباء سدادها أو خدمتها.

٦ ـ التحويلات الرأسمالية:

وتعنى الاعتمادات المخصصة لسداد إلتزامات كل من الدين العام الداخلى والدين العام الخارجى وتمويل عجز التحويلات الرأسمالية للهيئات الاقتصادية، والإلتزامات الرأسمالية المتنوعة.

٧ ـ الإيرادات السيادية:

ويقصد بها الإيرادات التى تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأفراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى الهيئات الاقتصادية وغيرها.

وتشمل هذه الإيرادات حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وحصيلة الرسوم والضرائب الجمركية، والإيرادات السيادية الأخرى.

وتقدر الإيرادات السيادية فى مشروع الموازنة العامة لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ بحوالى ٥٩,٩ مليار جنيه بزيادة قيمتها ٤,٩ مليار جنيه عن موازنة العام الحالى ٩٨/ ٩٩ أى بزيادة نسبتها ٥,٢٪ وهى نسبة تقل أيضاً عن نسبة الزيادة فى الموازنة السابقة والتى بلغت ٦٪ عن عام ٩٧/ ٩٨.

٨ ـ الإيرادات الجارية:

وتشمل هذه الإيرادات كلاً من الإيرادات الناتجة عن فائض البترول وفائض قناة السويس وفائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام وفائض البنك المركزى والإيرادات الجارية الأخرى.

وقد بلغت جملة الإيرادات الجارية حوالى ٨٠ مليار جنيه فى مشروع الموازنة العامة.

٩ ـ الإيرادات الرأسمالية:

ويقصد بها الإيرادات الرأسمالية المتاحة للاستثمارات والإيرادات المتاحة للتحويلات وتشمل هذه الإيرادات الأوعية الادخارية والقروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية والمصادر الأخرى، ومبيعات الأصول والمنح الخارجية والموارد الذاتية المتاحة.

ويبلغ مجموع الإيرادات الجارية والرأسمالية فى مشروع الموازنة الجديدة حوالى ٩٠,٦ مليار جنيه.

١٠ ـ التمويل الذاتى:

وهى عبارة عن الإيرادات الناتجة عن بيع أصل من الأصول أو بيع الأراضى أو ممتلكات الدولة والإيرادات الرأسمالية الأخرى.

وقد بلغت قيمة الموارد الذاتية المتاحة حوالى ٢,٢ مليار جنيه بالإضافة إلى حصيلة الخصخصة وقدرها حوالى ١,٥ مليار جنيه.

١١ ـ إلتزامات الدين العام المحلى:

ويقصد بها الأعباء التى تتحملها خزانة الدولة لسداد أقساط الديون المحلية خلال السنة المالية. وذلك لسداد القروض وأذون الخزانة وسندات الخزانة المستحقة على الخزانة العامة خلال العام المالى موضوع الموازنة العامة.

١٢ ـ إلتزامات الدين العام الخارجى:

وهى عبارة عن الأعباء التى تتحملها خـزانة الدولة لسداد أقساط الديون الخارجية خلال السنة المالية.

وقد خصص مـشروع الموازنة العامة لعـام ٩٩/ ٢٠٠٠ اعتمادات قدرها ٢٦ مـليار جنيه لخدمة كل من الدين العام المحلى والدين العام الخارجى.

١٣ ـ تمويل عجز تحويلات الهيئات الاقتصادية:

ويقصد بذلك ما تتحمله الخزانة العامة فى الموازنة من اعتمادات لسداد العجز الناشئ عن مديونية الهيئات الاقتصادية المحلية والخارجية.

١٤ ـ تمويل عجز جارى الهيئات الاقتصادية:

وهو عبـارة عن الفرق السالب بين الإيرادات الجـارية والنفقات الجاريـة للهيئات العـامة الاقتـصادية والذى تتحـمله الموازنة العامة للدولة فى إطار حـرص الدولة على تحقيق البـعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى والحرص على تثبيت الأسعار المحلية.

١٥ ـ العجز الكلى للموازنة العامة:

ويقصـد به الفرق بين إجمالى الإيرادات العـامة وإجمـالى النفقات العامـة خلال السنة المالية.

ويشمل العجز الكلى كلاً من العجز الكلى للاستثمارات والعجز الكلى للتحويلات.

ويبلغ العجـز الكلى فى مشـروع الموازنة الجديدة حوالى ٨,٨ مليـار جنيه مـقابل ٨,٣ مليار جنيه فى الموازنة الماضية أى بزيادة نسبتها ٦,٠٪.

١٦ ـ العجز الصافى للموازنة العامة:

وهو عبارة عن العجز الباقى بعد استخدام مصادر تمويل الاستثمارات والتحويلات والتى تشتمل على الأوعية الادخـارية والقروض والتسهيلات الائتمانية المحليـة والخارجية والمصادر الأخرى.

وبذلك فـإن العجـز الصافـى هو العجـز الذى يتم تمويله عن طريق إصـدار أذون على الخزانة العامة أو من الجهاز المصرفى.

١٧ ـ الأوعية الادخارية:

وتشمل هذه الأوعية البنود التالية:

ـ التأمين والمعاشات.

- التأمينات الاجتماعية.
- توفير البريد.
- المتاح من شهادات الاستثمار.
- فائض التمويل الذاتى.
- حصيلة الـ ٥٪ سندات حكومية.

١٨ ـ فائض البنك المركزى:

وهو عبارة عن فائض النشاط الجارى للبنك المركزى المصرى والذى تمتلك الحكومة ممثلة فى الخزانة العامة رأس ماله ومن ثم يؤول هذا الفائض إلى الموازنة العامة لاستخدامه فى تمويل الاستخدامات الجارية.

١٩ ـ المتاح من بنك الاستثمار القومى:

ويقصد بذلك الإيرادات التى يمكن الحصول عليها من بنك الاستثمار القومى لتمويل المساهمة فى المشروعات أو تمويل الدفعات المقدمة للاستثمارات، وودائع الخزانة العامة المستردة من بنك الاستثمار القومى لتمويل التحويلات الرأسمالية.

ويجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٩٨/ ٩٩ تم إنشاء صندوق للتأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى وصندوق للتأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام وصندوق للتأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الخاص وتستخدم موارد هذه الصناديق فى تمويل الاستثمارات العامة.

٢٠ ـ الحتميات:

وهو تعبير اصطلاحى يستخدمه العاملون فى إعداد الموازنة العامة للدولة ويقصد به الاعتمادات اللازمة لسداد البنود الأساسية والتى لا يمكن تخفيضها أو تأجيلها مثل اعتماد الأجور فى الباب الأول من الموازنة العامة وأعباء المعاشات والدعم السلعى والخدمات السيادية ونفقات المحافظة على البعد الاجتماعى وإلتزامات الدين العام المحلى والأجنبى المستحقة خلال السنة المالية. وعادة ما تعطى هذه البنود أهمية وأولوية خاصة عن بقية البنود الأخرى.

سادساً: أسس إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة:

أعلنت الحكومة الأسس التالية التى أخذتها فى الاعتبار عند إعداد مشروع الموازنة العامة

للدولة لعام ٩٩/ ٢٠٠٠:

١ - تخفيف الأعباء عن المواطنين وبصفـة خاصة ذوى الدخل المحدود وهو التوجه الذى بدأ بزيادة حد الإعفاء للأعباء العائليـة ورد ضريبة المرتبات على دخول العاملين فى الخارج، وتخفيف رسوم الدمغـة مع الحرص على تحقيق الاستقرار الضريبى وحل المـنازعات الضريبية وتطبيق نظام جـديد لحوافز سداد المتـأخرات الضريبيـة. وتحقيق الإصلاح الوظيـفى وعلاج الرسوب وزيادة منحة عيد العمال.. إلخ.

٢ - ترشيد الانفاق العـام وتحقيق أكبر منفعة ممكنـة من الموارد المتاحة، مع الحرص على انتظام سـير المصـروفـات العامـة دون حدوث اختـناقـات ودون تجاوزات وذلك من خـلال مجموعة من الضوابط المالية التى تكفل أفضل استخدام لهذه الموارد المتاحة.

٣ - توفير الاستثمارات اللازمة لاستكمال البنيـة الأساسية وتلبية احتياجات المواطنين من المتطلبات الأساسيـة للتنمية، والعمل على توسيع آفاق التنمية مع الحـرص على تحقيق تقدم فى إنجازات المشـروعات القومـية العمـلاقة مما يؤدى إلى الخـروج من الوادى القديم إلى وادٍ جديد يحقق فرصاً أكبر لزيادة معدلات النمو.

٤ - توفير الاعـتمادات اللازمة لسداد أقسـاط وفوائد كل من الدين العام المحلى والدين العام الخارجى مع الحرص على الحد من زيادة الدين العام المحلى والأجنبى عن طريق تعميق مفهوم الاعتماد على الذات فى تمويل التنمـية من ناحية، وإعادة هيكلة هذا الدين وتخفيض نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ناحية أخرى.

٥ - حرص الحكومـة على استمـرارية الاهتمام بالمواطـن المصرى وتخفـيف المعاناة على المواطنين وخاصة ذوى الدخل المحدود، وعدم فرض أى أعباء أو ضرائب أو رسوم جديدة.

٦ - مراعـاة البعـد الاجتـماعى للإصـلاح الاقتـصادى عن طريق زيادة الأجـور والمنح والمكافآت والمعـاشات واعتـمادات الدعم السلعى ودعم العجـز الذى تحققـه الهيئات العـامة الاقتصادية وزيادة اعتمادات التنمية البشرية وزيادة اعتمادات الخدمات الاجتماعية.

سابعاً: المبادئ الواجب مراعاتها عند مناقشة مشروع الموازنة العامة:

إن مناقشـة مشـروع الموازنة العامة يتطلب إلمـام النائب فى البرلمان ببعـض المهارات التى تساعـده على التأكد من تـوافق الموازنة العامة مع أهداف الخطة العـامة للتنمـية الاقتـصادية والاجتـماعـية، وأنهـا تحقق المواءمة بين مـتطلبات التـنمية والبـعد الاجـتمـاعى للإصلاح

الاقتصادى، والتأكد من أن مشروع الموازنة العامة قد أخذ في الحسبان ما حدث من تغيرات أو تطورات اقتصادية عالمية ومحلية.

ولتحقيق ما سبق يجب مراعاة المبادئ التالية:

١ ـ الفهم الدقيق للمصطلحات المستخدمة فى الموازنة كما سبق لنا بيانها والتعبير بدقة عن المضمون أثناء المناقشة وعدم الخلط بين البنود الجارية والبنود الرأسمالية مثلاً أو بين العجز الكلى والعجز الصافى أو بين التمويل الذاتى والأوعية الادخارية أو بين الإيرادات السيادية والإيرادات الجارية والإيرادات الرأسمالية... إلخ.

٢ ـ معرفة القواعد المتعلقة بإعداد الموازنة العامة كما سبق شرحها وهى قاعدة السنوية والوحدة والعمومية وعدم التخصيص، وعدم خروج مشروع الموازنة العامة عن هذه القواعد ومعرفة السبب فى حالة حدوث ذلك والتأكد من سلامة الإجراءات التى حددها قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية والتأكد من صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك.

٣ ـ معرفة تبويب الموازنة العامة الجارية والرأسمالية والموازنات الفرعية للجهاز الإدارى والهيئات العامة الخدمية والإدارة المحلية والتأكد من عدم وجود أى نوع من الازدواج الحسابى بين بنود هذه الموازنات. وذلك بالإضافة إلى التأكد من عدم إدراج أية بنود مصروفات أو إيرادات خاصة بالهيئات الاقتصادية فى تلك الموازنات وأن العجز أو الفائض فقط هو الذى يؤول إلى الموازنة العامة للدولة.

٤ ـ التأكد من شمول الموازنة لكافة القطاعات الاقتصادية تحقيقاً للتنمية المتوازنة وأن القطاعات السلعية تحظى بالاهتمام عند توزيع الاستثمارات العامة نظراً لما يرتبط بها من مزايا للاقتصاد القومى وقدرته على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة.

٥ ـ التأكد من حسن توزيع استثمارات الإدارة المحلية على المحافظات بحيث يترتب على ذلك تقليل الفجوة الحضارية بين محافظات الجذب السكانى ومحافظات الطرد السكانى وبما يتناسب مع عدد السكان من ناحية، ومع الاتجاه إلى إعادة رسم الخريطة السكانية من جديد لتخفيف الأعباء عن المحافظات القديمة من ناحية أخرى.

٦ ـ الاهتمام بعمل المقارنات بموازنات الأعوام السابقة لمعرفة حركة التطور فى بنود النفقات العامة والإيرادات العامة ومعرفة معدل زيادتها سنوياً وأسباب الزيادة أو النقصان فى

معدلات الزيادة السنوية فلا يكفى معرفة القيـمة المطلقة بأسعار السوق للإيرادات أو النفقات العامة، لأنها تتأثر بارتفاع الأسعار وقـد لا تعكس زيادة حقيقية بل نمو سالب ومن ثم يجب معرفـة المعدلات الحقيقـية للنمو وأسبـاب زيادتها أو تراجعها والآثار المحـتملة التى يمكن أن تترتب على هذه التطورات.

٧ ـ مقارنة الجداول الإجمالية بالجداول التفصيلية للموازنة العامة لمعرفة مدى توافقها مع بعضها البعض رأسياً وأفقياً والتأكد من توافق أرقام أرصدة الموازنات الفرعية مع أرقام موازنة حساب الخزانة العامة الذى ينعكس عليه الصورة النهائية لكافة الموازنات الفرعية.

٨ ـ معـرفة حـجم الموارد الذاتية التى تعـتمـد عليها الحكـومة فى تمويل الموازنة العـامة ويقصد بذلك اسـتبعاد القروض والمنح والإعانات المحليـة والخارجية وغيرها من التـسهيلات الائتمانية وأذون الخزانة وسنداتها. ثم حســاب نسبة هذه الموارد الذاتية إلى إجمالى الإيرادات العامة وإلى إجمالى الاستخدامات العامة الجارية والرأسمالية معاً.

وبتطبيق ما سـبق على موازنة عام ٩٨/٩٩ نجد أ جملة الموارد الـذاتية تبلغ ٧٥,٥ مليار جنيه تمثل ٩٠,٧٪ من إجمالى إيرادات المـوازنة العامة، ٨٢,٥٪ من جملة استخداماتها، ولا يخفى أن هذه النسب تعتبر جيدة بالمعايير الاقـتصادية وتحقق الأمان لتنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية.

وتبلغ هذه النسب فى مـشروع مـوازنة ٩٩/ ٢٠٠٠ حوالى ٨٨,٣٪، ٨٠,٥٪ عـلـى التوالى. ولا يخفى انخـفاض هذه النسب عن موازنة العام الماضى وإن كـانت لا تزال جيدة وتحقق الأمان اللازم لحسن تنفيذ الموازنة العامة.

وبطبيعـة الحال فإن ذلك يرتبط إلى حد كـبير بالآثار السلبيـة لانخفاض أسعـار البترول عالمياً على فوائض العديد من الهيئات الاقتصادية التى تستخدم فى تمويل الموازنة العامة وذلك على الرغم من ارتفاع أرقام الإيرادات السيادية فى مشروع الموازنة عن العام الماضى.

٩ ـ حساب بـعض النسب المئوية التى تساعد فـى الحكم على فعالية الموازنة العـامة فى تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى.

مثال ذلك نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى الموجود فى مجلد الخطة العامة للتنميـة الاقتصادية والاجـتماعـية ومعرفـة مدى ارتفاع النسـبة أو انخفاضــها عن الموازنات السابقة. وكـذلك نسبة العجز الصـافى إلى الناتج المحلى الإجمالى ومقارنـتها بالنسب التى كانت فى الأعوام السابقة ومعرفة أسباب تغيرها.

وكذلك معرفة نسبة الأجور إلى إجمالى الاستخدامات الجارية، ونسبة نفقات تحقيق البعد الاجتماعى إلى إجمالى الاستخدامات وإلى إجمالى الموارد العامة. وتشمل نفقات التعليم ونفقات الخدمات الصحية ودعم السلع الأساسية ودعم ومساندة المزارعين لتخفيض أعباء القروض الزراعية واعتمادات التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية والمعاشات ونفقات الخدمات الشبابية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

ومعرفة نسبة خدمة الدين العام المحلى إلى إيرادات الموازنة وإلى النفقات العامة وإلى العجز الكلى فى الموازنة العامة. وذلك بالإضافة إلى نسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى وإلى العجز الكلى فى الموازنة العامة.

١٠ ـ التأكد من تطابق مشروع الموازنة العامة مع الأسس التى تعلنها الحكومة عند إعداد الموازنة العامة والمبادئ التى يشتمل عليها البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة والذى يلقيه السيد وزير المالية أمام مجلس الشعب موضحاً السياسات التى سوف تطبقها الوزارة فى مجالات الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام المحلى والخارجى ومواجهة العجز فى الموازنة العامة.

١١ ـ التأكد من استيفاء الإجراءات الدستورية الخاصة بالموازنة العامة من حيث عرض مشروع الموازنة على المجلس فى التوقيت المحدد وبعد اعتماد مجلس الوزراء له وإحالته إلى مجلس الشورى لمناقشته ثم إحالته إلى مجلس الشعب الذى يحيله إلى لجنة الخطة والموازنة واللجان الفرعية لإبداء الآراء والملاحظات ثم الإحالة إلى وزارة المالية للنظر والرد على ملاحظات السادة الأعضاء ثم إقرار مجلس الشعب للموازنة العامة وأخيراً صدور قانون الموازنة العامة قبل بدء العمل بها لتكون جاهزة للتنفيذ اعتباراً من أول يوليو من السنة المالية كل عام.

١٢ ـ بحث النائب عن عدم وجود أوجه للتعارض بين الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة كما يعبر عنها المشروع المقدم إلى المجلس خاصة فى مجال الاستثمارات العامة، وخدمة الدين العام، واعتمادات تحقيق البعد الاجتماعى والخدمات الاجتماعية.

موازنة الخزانة العامة

(نتائج الموازنة الجارية)

الاستخدامات	موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨	الإيرادات	موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨
الاستخدامات الجارية:			**مصادر تمويل الاستخدامات الجارية:**		
- الأجور			- الإيرادات السيادية		
النفقات الجارية:			- الضرائب العامة		
- الدعم			- الجمارك		
- فوائد ومصروفات الدين العام المحلى			- الضريبة العامة على المبيعات والخدمات		
- فوائد ومصروفات الدين العام الخارجى			- إيرادات سيادية أخرى		
			- جملة الإيرادات السيادية		
- أعباء المعاشات			- الإيرادات الجارية:		
- المستلزمات السلعية والخدمية			- فائض البترول		
			- فائض قناة السويس		
- النفقات الجارية المتنوعة			- فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى		
- جملة النفقات الجارية			- فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام		
- جملة الاستخدامات الجارية			- فائض البنك المركزى		
- الفائض الجارى (زيادة الإيرادات عن المصروفات)			- إيرادات جارية أخرى		
			جملة الإيرادات الجارية		
			جملة الإيرادات السيادية والجارية		
			العجز الجارى		
الإجمالى	XX	XX	الاجمالى	XX	XX

موازنة الخزانة العامة

(نتائج الموازنة الاستثمارية)

الاستخدامات	موازنة ٩٩/ ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨	الإيرادات	موازنة ٩٩/ ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨
الاستثمارات:			**مصادر تمويل الاستثمارات:**		
ـ الجهاز الإدارى			**أ ـ من الموارد المتاحة:**		
ـ الإدارة المحلية			ـ من الاحتياطيات والمخصصات		
ـ الهيئات الخدمية			ـ من صافى الأقساط والفوائد		
			ـ منح خارجية ومحلية		
			جملة الموارد المتاحة للاستثمارات		
			(ب) العجز الكلى للاستثمارات ومصادر تمويله:		
			ـ الأوعية الادخارية:		
			ـ المتاح من صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى		
			ـ المتاح من صناديق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الأعمال العام والخاص		
			جملة الأوعية الادخارية		
			ـ قروض وتسهيلات ائتمانية خارجية ومحلية		
			ـ قروض مصادر أخرى		
			جملة التمويل المحلى والخرجى		
الإجمالى	XX	XX	الإجمالى	XX	XX

موازنة الخزانة العامة

(نتائج موازنة التحويلات الرأسمالية)

الاستخدامات	موازنة 99 / 2000	موازنة 99/98	الإيرادات	موازنة 99 / 2000	موازنة 99/98
التحويلات الرأسمالية:			مصادر تمويل التحويلات الرأسمالية		
- التزامات الدين العام المحلى			(أ) الموارد المتاحة لتمويل التحويلات		
- التزامات الدين العام الخارجى			- الموارد الذاتية المتاحة		
- تمويل عجز التحويلات الرأسمالية للهيئات الاقتصادية			- منح خارجية		
- التزامات رأسمالية متنوعة			- مبيعات الأصول		
			جملة (أ)		
			(ب) العجز الكلى للتحويلات ومصادر تمويله		
			- قروض خارجية		
			- العجز الصافى		
			جملة تمويل العجز الكلى		
الإجمالى	XX	XX	الإجمالى	XX	XX

موازنة الخزانة العامة

(نتائج الموازنة العامة)

الاستخدامات	موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨	الإيرادات	موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠	موازنة ٩٩/٩٨
نتائج الموازنة العامة:			**الإيرادات المتاحة:**		
الاستخدامات الجارية:			**الإيرادات الجارية:**		
الأجور			- الإيرادات السيادية		
النفقات الجارية			- الإيرادات الجارية		
جملة			جملة		
الاستخدامات الرأسمالية			**الإيرادات الرأسمالية:**		
- الاستثمارات			- الإيرادت المتاحة للاستثمارات		
- التحويلات الرأسمالية			- الإيرادات المتاحة للتحويلات		
جملة			جملة		
			إجمالى الإيرادات المتاحة		
			العجز الكلى ومصادر تمويله:		
			(أ) تمويل الاستثمارات:		
			- أوعية ادخارية		
			- قروض وتسهيلات ائتمانية خارجية ومحلية		
			- مصادر أخرى		
			جملة		
			(ب) تمويل التحويلات:		
			قروض خارجية		
			(ج) العجز الصافى (ويمول بأذون خزانة وسندات على الخزانة العامة أو من الجهاز المصرفى		
			جملة العجز الكلى ومصادر تمويله		
	XX	XX	الإجمالى	XX	XX

